كتاب

دليل اهل الايمان فى صحة القرآن

أثر

حسن حسنى الطويرانى

صاحب جريدة النيل ومحررها

الطبعة الاولى

منتخبة من جريدة النيل

طبعت بمطبعة النيل بشارع الشيخ عبد الله بمصر
سنة ١٣٠٩

893.1K84
DT7

كتاب

دليل اهل الايمان فى صحة القرآن

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد الامين وعلى آله وأصحابه أجمعين

و بعد فاقول وأنا الفقير الى العون الربانى حسن حسنى الطو يرانى هذا ما أريد أن أكتبه الآن عن صحة القرآن العظيم الشان تبصرة وذكرى لقوم يعقلون

ولكن قبل الدخول فى موضوع البحث أقدم عدة تنبيهات مفتتحة بأصل الباعث على المباحث فأقول وبالله الحول والقوة ومنه العون والاستمداد

نشرت فى مصر حديثا رسالة تحت عنوان (البرهان الجليل فى صحة التوراة والانجيل) ولم يذكر مؤلفها اسمه ولا ذكرت المطبعة التى طبعتها اسمها كما هى العادة

وصلت الينا منه نسخة فى مساء الاثنين ٧ رمضان فطالعناها فاذا مؤلفها يستدل فيها على صحة التوراة والانجيل بعدة آيات من القرآن وأقوال علماء المسلمين وهو بحث خارج عن صدد مقصدنا ثم مشى فى رسالته حتى تعرض الى القرآن العلى الشان فقال ما نصه

وليتنا نرى أصحابنا المسلمين يدققون فى الفحص عن كتابهم ليقفوا على كيفية جمعه وتأليفه وتصحيحه وحفظه ليتضح لهم هل الكتاب الذى فى أيديهم اليوم باق على أصله وموافق لما كان فى أيدى محمد وأصحابه أو وقع فيه التحريف والتبديل والتغيير اننا نرى أكثرهم غير معتنين بهذه المسائل المهمة بل يتوهمون ان القرآن أنزل على محمد وان محمدا سلمه الى أصحابه وأصحابه الى الذين بعدهم وهكذا السلف للخلف حتى وصل اليهم على ما كان عليه فى الاصل من دون أدنى تغيير وتحريف والحال ان الامر ليس كذلك كما يشهد به اشهر علمائهم فى جملة من كتبهم المعتبرة أشد الاعتبار عندهم كما سنبينه على سبيل الاختصار فنقول

أولا ان القرآن فى حياة محمد لم يكن مجموعا فى كتاب واحد كما هو الآن بل كان على قول

18916G

العلماء محفوظا فى صدور الناس وكان كل من المسلمين يتعلم و يحفظ غيبا جزأ منه على حسب اقتداره فكان واحد يحفظ سورة وآخر سورة أخرى وهذا بعض آيات وذاك بعض آيات أخرى وكان بعض أجزاء القرآن مكتوبا على جلد وبعضها على سعف النخل وبعضها على عظام محفوظة فى بيت حفصة احدى نساء محمد ولم يكن القرآن حينئذ مجموعا فى صحف ولا مرتب السور والآيات كما هو الآن ويشهد بصحة ماقلناه البخارى فى صحيحه وجلال الدين السيوطى فى كتابه المسمى كتاب الانقان فى علم القرآن وآخرون من العلماء المشهورين لاحاجة الى ذكرهم هنا

ثانيا انه وقع اختلاف بين قراء القرآن ليس بعد وفاة محمد فقط بل فى مدة حياته أيضا وكان هذا يقرأ آية على طريقة وذاك يقرأها على طريقة أخرى وذلك اما لان محمدا كان يلقن الناس بعض الآيات على روايات مختلفة واما لان البعض منهم لم يحفظوها على صحتها قال البخارى فى صحيحه ان عمر بن الخطاب كان يقول سمعت هشام ابن حكيم فى حياة رسول الله صلم فاستمعت لقراءته فاذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرأنيها رسول الله صلم فكدت أساوره فى الصلاة فتصبرت حتى سلم فلببته بردائه فقلت من اقرأك هذه السورة التى سمعتك تقرأ قال اقرأنيها رسول الله صلم فقلت كذبت فان رسول الله قد أقرأنيها على غير ماقرأت فانطلقت اقوده الى رسول الله صلم فقلت انى سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرأنيها فقال رسول
أرسله اقرأ ياهشام فقرأ عليه القراءة التى سمعته
فقال رسول الله صلم كذلك أنزلت ثم قال اقرأ يا
فقرأت القراءة التى اقرأنى فقال رسول الله ص
كذلك أنزلت ان هذا القرآن نزل على سبعة أحر
فاقرأ ماتيسر فلنكتف بقول البخارى هذا شها
على وجود اختلاف فى روايات القرآن حتى فى ا
النبى

ثالثا ان شدة اختلاف القراء فى روايات القرآ
وعدم وجود مصحف متفق على صحته يعتمد عليه الجا
أبابكر الى الاهتمام فى جمع الآيات المتفرقة وترتيبها فى سور وتدوينها فى مصاحف ويشهد لهذا ماأخبر البخارى فى صحيحه عن زيد بن ثابت انه قال أرسل الى أبو بكر مقتل (أى يوم قتل) أهل اليمامة فاذا عمر بن الخطاب عنده قال أبو بكر رضى الله عنه ان عمر أتانى فقال القتل قد استحر يوم اليمامه بقراء القرآن وانى اخشى ان يستحر بالقراء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن وانى أرى ان تأمر بجمع القرآن فقلت لعمر كيف نفعل شيأ لم يفعله رسول الله صلم قال عمر هذا والله خير فلم يزل عمر يراجعنى حتى شرح الله صدرى لذلك ورأيت فى ذلك الذى رأى عمر قال زيد قال أبو بكر انك رجل شاب عاقل لانتهمك وقد كنت تكتب الوحى لرسول الله صلم فتتبع القرآن وأجمعه فوالله لو كلفنى نقل جبل من الجبال ما كان اثقل على مما أمرنى من جمع القرآن قلت كيف تفعلون شيئا لم يفعله رسول الله صلم قال هو والله خير فلم يزل أبو بكر يراجعنى

حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الانصاري لم أجدها مع أحد (وهي) لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حتى خاتمة براءة فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله ثم عند عمر حيوته ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنه ثم قام عمر رضي الله عنه فقال من كان تلقى من رسول الله صلعم شيأ من القرآن فليأت به وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والالواح والعسب قال وكان لا يقبل من أحد شيأ حتى يشهد شاهدان وعن أبي داود ان أبا بكر قال لعمر وزيد اقعدا على باب المسجد فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه فهذه قصة اهتمام أبي بكر بجمع آيات القرآن وتنقيحها وتدوين ما رآه صحيحا في الصحف بعد وفاة محمد

الا انه مع كل هذا الاهتمام لم ينقطع الاختلاف الواقع بين القراء وأبى بعضهم ان يتركوا قراءتهم ويقرؤا بقراآت مصحف أبي بكر فزاد الاختلاف في البلاد وانتشر حتى خشي العلماء في خلافة عثمان من وقوع فساد عظيم بين المسلمين لا يمكن رده فصمم عثمان على تصحيح القرآن مرة ثانية فقرر في المصحف الجديد الروايات التي رآها صحيحة وأمر بحرق جميع نسخ المصحف الاول بل جميع النسخ المخالفة لمصحفه ويؤيد هذا ما رواه البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك قال ان حذيفة قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح ارمينية واذربيجان مع أهل العراق فافزع حذيفة اختلافهم في القراءة فقال حذيفة لعثمان يا أمير المؤمنين ادرك هذه الامة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى فارسل عثمان الى حفصة ان ارسلي الينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها اليك فارسلت حفصة الى عثمان فامر زيد بن ثابت وعبد الله بن زبير وسعد بن العاصي وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في مصاحف فقال عثمان للرهط القريشيين الثلاثة اذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فانما نزل بلسانهم ففعلوا حتى اذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف الى حفصة فارسل الى كل أفق بمصحف مما نسخوا وامر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف ان يحرق انتهى كلام البخاري ففي هذا دليل كاف على ان المصحف الذي جمعه عثمان لم يكن موافقا للذي جمعه أبو بكر والا فلم يكن الامر يحوج الى احراق جميع نسخ القرآن القديمة

واما شدة اختلاف المسلمين في قراءة القرآن في خلافة عثمان فيشهد له ما رواه البخاري في صحيحه عن عمارة انه قال ان حذيفة قال يا أمير المؤمنين ادرك الناس قال وما ذلك قال غزوت فرج ارمينية فاذا أهل الشام يقرأون بقراءة أبي بن كعب ويأتون بما لم يسمع أهل العراق واذا أهل العراق يقرأون بقراءة ابن مسعود فيأتون بما لم يسمع أهل الشام فيكفر بعضهم بعضا وما رواه عن أبي داود انه قال قال علي لا تقولوا في عثمان الا خيرا فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف الا عن ملاء منا

وما تقولون فى هذه القراءة فقد بلغنى ان بعضهم يقول قراءتى خير من قراءتك وهذا يكاد ان يكون كفرا قلنا فما ترى قال أرى ان تجمع الناس على مصحف واحد فلا يكون فرقة ولا اختلاف قلنا نعم ما رأيت انتهى

واما الصحف التى جمعها أبو بكر فازالها مروان قال البخارى فى صحيحه فكانت الصحف عند حفصة حتى توفيت فاخذها مروان حين كان أميرا على المدينة من قبل معاوية فامر بها فشققت وقال انما فعلت هذا لانى خشيت ان طال بالناس زمان ان يرتاب فيها مرتاب انتهى كلام البخارى

ثم يتضح لنا كذلك مما يخبرنا به بعض أئمة الاسلام المشهورين ان القرآن على ما هو عليه اليوم ليس بكامل بل وقع فيه النقص قال جلال الدين السيوطى فى كتاب الاتقان لتفسير القرآن ان عبيد كان يقول حدثنا ابراهيم عن أيوب عن نافع قال ليقولن أحدكم قد أخذت القرآن كله وما يدريه ما كله فقد ذهب منه قرآن كثير ولكن ليقل قد أخذت منه ما ظهر وقال أيضا حدثنا ابن أبى مريم عن أبى لهيعة ابن الاسود عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت كانت سورة الاحزاب تقرأ فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم مائتى آية فلما كتب عثمان المصحف لم يقرر منها الا ما هو الآن (وهى الآن ثلاثة وسبعون آية)

فلنكتف بما أوردناه من الشهادات المقتبسة من كتب بعض أئمة الاسلام المعتبرة اثباتا لوقوع التغيير والتحريف والنقص فى القرآن فهل يمكن المسلمين أن يأتوا بمثل هذه البراهين اثباتا لوقوع التغيير والتحريف والنقص فى التوراة والانجيل . لا كلا

وأخيرا نقول اننا فى بحثنا هذا لم نتعرض لذكر شئ من البراهين التاريخية والعقلية ليس لقلة وجودها أو لضعفها بل لعدم احتياجنا اليها فى هذا المقام اذ القصد الخصوصى من هذه الرسالة ليس الا اقناع أصحابنا المسلمين

ولذلك اقتصرنا على ما تقدم ايراده من الشهادات الساطعة والادلة القاطعة والبراهين الراهنة من آيات القرآن والاحاديث الصحيحة التى لا اعتراض عليها

هذا ولم نجد بدا قبل ختم هذه الرسالة من أن نذكر كل عاقل منهم ببعض كلمات وجيزة فنقول . لا ريب ان كل انسان اما على هدى أو ضلال مبين . فمن كان على هدى ليس له ان يخاف من البحث والتبحر فى ما يراه مخالفا لاعتقاده لانه بالبحث يزداد ثباتا ورسوخا على الهدى ومن كان على ضلال فلا يجوز له ان يقيم على ضلاله متى ظهر له الهدى ببرهان مقنع والا فلا يحسب انسانا ويكون الجاهل خيرا منه لان الجاهل أعمى فلا يلام وهذا متجاهل ومتعام

مقدمة مهمة

لا أرى بدا قبل الشروع فى الكلام على مقابلة مباحث هذه الرسالة من ايراد مقدمة يجب عرضها على افكار الجمهور خدمة للحقيقة واداء لواجب الذمة فاقول

بديهي عند العارف الخبير بالامور المطلع على ماجريات العصور ان الانسان مفطور على محافظة حقه فى احترام عقائده الدينية مجبور على المدافعة دونها كيف ما كان وبالطبع لا يعتقد احقية دين الا بتسليم بطلان ماسواه بدليل ان الحق فى ذاته لا يتعدد

وبناء على ذلك يتعصب كل التعصب فيؤدى ذلك الى العداوة والبغضاء وتتفاوت الدرجة بنسبة الاقتضا آت الزمانية فانتشرت العداوة بين أهل الاديان الثلاثة كسائر الاديان وتوالى هذا الفكر مكفولا بالقول والعمل فصار من الموروثات القومية وخدمته الافكار عصرا بعد عصر من مبدأ التاريخ المعلوم الى عصرنا الاخير

ولالزوم لتفصيل ما كان من هذا القبيل بين الموسويين وسائر الامم الوثنية الى ظهور سيدنا عيسى عليه السلام وماتى النصارى من اليهود والوثنين بعد انتشار الدين المسيحى وماحصل بين الامتين والامة الاسلامية بعد ظهور الدين الاسلامى فذلك من مقاصد التواريخ خارج عن غرضنا فى هذا البحث الوجيز

ولم تقف ثائرة التعصب تجاه الاديان فقط بل تعدت الى التعصب المذهبي فكم سفكت الدماء بين الكاتوليك والبورتستان والارتودكس فى المسيحيين كأهل السنة والرافضة والشيعة وغيرهم فى المسلمين

لكن لما رأى رجال العصر الاخير ان لابد من الاستفادة من تعميم الحياة المدنية بالاشتراك والتعاون بين المجتمعان البشرية وان ذلك يتعذر كل التعذر مالم يوضع قانون عادل للمعاملات المتقابلة وان كل عمل قبل الوصول الى التأمين على هذا العمل باطل وكل سعى هباء تداعت افكار ساسة اوربا واعاظم رجال ممالكها وتقررت الحقوق المحترمة للامم والدول وفى مقدمة كل ذلك حرية الاديان والمذاهب ولم يخالف فى الاعتراف بهذا اللزوم احد ممن يعتنى به أو يعول عليه فجنت اوربا وغيرها من ثمرة هذه الحرية ثمرة مدنية لم يعرفها النوع البشرى منذ افتتح صحائف دفتر وجوده التاريخى فافاد واستفاد وارتفعت العداوات الكبرى الشخصية التى كان منشأوها التباعد والتقاطع والخصومات الابدية

نعم لاننكر ان المباحث العلمية والمجادلات والمناظرات لاتزال جارية مجراها فى اعظم الامم عندنا الا أن وجوه المناظرة قد اخذت تتبدل عن وجهتها العدوانية فى الغالب الاولى الى وجهة طلب الوصول الى الحقائق بمحاكمة الاقوال المتضاربة والافكار المتقابلة والمباحث المتناقضة ولكل وجهة

لكن معلوم لدى العموم ان العالم اذا كان سليم النية فى قصده حر الضمير فى مناظرته لا يخفى اسمه ولا يتستر بالعدمية المطلقة فلو كان المؤلف هذه الرسالة سليم القصد غير مضمر السوء لما كان له من حاجة الى هذا التستر والتخفى ولو كانت المطبعة

سليمة النية نزيهة القصد لم تجد ضرورة الى اخفاء اسمها لان ذلك دليل كاف على علم كل من المؤلف والمطبعة بجسامة المسؤلية امام الهيئة الاجتماعية

وعليه فيلزمنا ان نحاكم ماهى المسؤلية التى يخشاها المؤلف والمطبعة ان كانت علمية محضة فقد ناظر كثير من العلماء وغاب وغاب ولم يحصل له أدنى ضرر واذا كانت المسؤولية عن شئ غير ذلك من حيث تخديش الاذهان العمومية واثارة الخواطر بالنظر لاحساسات المسلمين فى الديار المصرية بالذات أو غيرها فذلك مما يدعوا الى التأمل

لان الذى يعرف هذا الخطر ويحذر من المسؤولية لا يمكن ان يساق الى عمل يجلبها عليه بدون سوق شديد وضرورة مجبرة مكفولين بثقة من جهة التأمين على مستقبل ذلك العمل

فبقى النظر فيما هى الضرورة الحاملة لذلك المؤلف أو الطابع وماهو التأمين الذى املاه من عواقب ما تحملاه فاما أن يكون سوقا ضميريا يبعث اليه التعصب الدينى وهو معززة لكن لمن كان على تمسك شديد بتعاليمه الدينية ولو فرضنا ان المؤلف يجوز أن يكون من الناس المنهمكين فى الامور الروحانية واننا لا نعرفه لخفاء اسمه ولامكان وجود كثير من أمثال أولئك لهم علم واطلاع وقدرة على التحرير العربى ولكن يستحيل أن يعرض هذا الفرض فى انسان مشتغل بمطبعة فى نفس مصر بهذه الاحرف اذ كل أرباب المطابع معلومون انهم من أهل التجارة مشتغلون بأعمال الدنيا لا يتصور منهم الاشتراك فى هذه المسؤولية بسوق تعصبى محض فبقى ان التلازم بين المؤلف وصاحب المطبعة فى الصفات المشتركة يمنع أن يكون الباعث على هذه المسئلة احساس دينى كما لا يخفى

واما ان يكون الباعث هنالك شيأ آخر وعليه الكلام ونحن وان كنا لا نعين ماهية ذلك القصد لتزاحم الاحتمالات لا نتوقف أيضا فى ان نحكم بسلب حسن النية عن كليهما نحو المجتمع المصرى واذا سلمنا ذلك كان لابد من ان نبحث عما هى الفائدة التى يؤملانها من نتيجة سوء القصد هل هى فائدة لشخصيهما فان كانت كذلك فاما هى فائدة مادية أو معنوية وعلى كليهما فاما هى ظاهرية وقد حرما انفسهما منها بذلك الاختفاء واما هى باطنية سرية وهى محل النظر

ولولا ان اسهاب الكلام فى هذا البحث بالصفة العلنية لا يحتمل اكثر من هذه التشريحات لامكن لنا ان نقول

لا يبعد عن الظن ان تكون هذه الاعمال ثمرة اغراء يستفيد بها من ليس لهم فى تأييد حسن الحال فائدة

ونستلفت بهذه المناسبة دقة نظر البوليس وقسم الضبط والربط الى أمثال هذه المطبوعات التى ليس فيها من فائدة علمية أو عملية الا تخديش أذهان المجتمع المصرى ثم لا نتمالك ان نردف عبارات الاسف من حصول مثل هذه الاراجيف فى عصر ينادى فيه

بالتنور المدنى والاشتراك فى خدمة الانسانية بين العموم بان نقدم ملحوظاتنا الآتية

وهى ان وجود مطابع ومطبوعات فى نفس عاصمة البلاد خارجة عن سلطة قانون المطبوعات المصرى مجردة عن لحوق الاحكام القانونية بها هو الذى ينشط الى مثل هذه الاعمال ولا يخفى ان عموم الحكومات قد سلمت ماديا وأدبيا بما للمطبوعات من التأثير على الاذهان العمومية فلم تتركها فوق القانون فى مجتمع من المجتمعات مهما بلغ من التمدن والتنور

ثم ان أوربا قد احترمت حرية المطبوعات لكن لم تطلق هذه الحرية عن قيود القانون المدنى بل أجازت وقوع الاحكام عليها وتعلقها بها او باصحابها ومن البديهى ان مصر لم تعترف الدول لها بحق مساواة اوربا فى درجتى التهذيب والتمدن كما اتفق عموم سياسى العالم على وجود رعاية النسبة بين حالة المجتمع وحرية ما فيه من المطبوعات والمطابع

وهذه حكومتنا السنية قد قررت نظام المطبوعات والمطابع ولكن اختص وقوع احكامه ولحوقها بالوطنيين فقط من أرباب الجرائد والمطابع فتحددت حريتهم بالدرجة المناسبة لحالة المجتمع المصرى كما هو الشأن فى عموم ممالك أوربا سواء كانت ذات عظم فى شأنها فى الدرجة الاولى أو الثانية الخ ومعلوم ان مصر مهما تنزلت درجتها السياسية فانها لا تنقص عن الحكومات الصغرى تمدنا وحضارة ولها الحق المسلم فى سن ما يوافقها من القوانين التى بها تحفظ حق سلطتها الداخلية لتأمين مجتمعها الخصوصى بدون ان تضطر الى ايجاد قوى فعالة فى الانفس والمصالح غير مسؤلة امام قانون البلاد ولا أقوى فعالية من المطبوعات وهى تحت القيود القانونية فكيف بها وهى لا ترى مانعا شرعيا أو حاجزا اداريا

ثم ان حضرات أولياء أمورنا أعلى رأيا واعلم منا بصالح البلاد وصوالح العباد واقوى واقدر على تتميم الاحتياجات الوطنية واستكمال اللوازم الادارية ومثل هذه الملحوظات ذرة من شموس حكم اذهانهم المضيئة وقطرة من بحار مداركم الفياضة لكنها عادة هدهدية تاتى الى سليمان أفكارهم العالية انبأ سبأ الحقيقة

فان ظهور أمثال هذه المطبوعات المضرة المحركة للخواطر قد يضطرنا الى ان يجيل الفكر ونتعب النفس فى تروى نتايج السكوت عنها

وحاشا ان نظن أو نعتقد ان مثل هذه المسائل قد فاتت رجال حكومتنا كلا فقد علمنا علم اليقين انها سعت فى تأمين حق المساواة بيننا معشر رجال المطبوعات الوطنية وبين الاجانب ولكن ذلك السعى المشكور لم يقترن بمساعدة الدول على ما هو بديهى من شدة الحاجة اليه

غير ان الامل مع ذلك لا يتوقف من ان يتجدد فى جانب الحصول خصوصا وقد برهنت الآثار الكثيرة وعلى الاخص ظهور مثل هذه الرسالة التى لا تنطبق على أميال الشعب المصرى ولا على منافع الحكومة بدليل اختفاء اسمى المؤلف والمطبعة

فان الذى يتجاسر على مثل هذه ثم لاتحدد حريته ولا يخشى مجازاته كيف يؤمن ان ينشر من الرسائل المضرة والكتب السياسية المفسدة والاراجيف المكدرة للراحة والامن العمومى ومالايعده الاحصاء أو يحده الاستقصاء على أننا فى حاجة الى قطع جراثيم أمثال هذه المفاسد قبل تأصلها واستفحالها

وحينئذ نظن ان الحجة قد بدت فى حاجة الحكومة المصرية لان تحفظ لنفسها حق اجراء قانونها الوطنى على كل من يشترك فى الاعمال العمومية التأثير على مصالح المجتمع كما لايبعد ان تساعد عدالة الدول على الاتفاق معها فى مايلزم من تعميم حكم القانون مادام القصد منفعة مصر والمصريين ولا نظن ان واحدا يخالفنا فى هذا الالتماس من ابناء الوطن الاجاهل غبى أوخائن لحقوق الوطنية خصوصا بعد ماتعدى ضرر مثل هذه الحرية الخارجة عن القيود القانونية الى مس الحقوق المقدسة الدينية والتعرض الى الطعن فى نفس القرآن العظيم الشان

حق المناظرة

نحن لانلوم المؤلف على انه كتب ما كتب فان ذلك من حقوقه الوجدانية اذ لو كان مصدقا لدين الاسلام لكان مسلما كما لو كان المسلم مصدقا بما عليه العيسوى لكان عيسويا وكلا الامتين لو سلما بما عليه اليهود ما كان الا يهوديا فعدم اتباع كل فريق غيره دليل على عدم تصديقه له ولا يجبر المرء على تصديق مالم يصدق به الا بالبرهان وازالة الشكوك باليقين ولا يلام الانسان فى المحافظة على عقيدته والمدافعة دونها أو بيان رأيه فيما يعلم من المباحث العلمية خصوصا فى عصرنا الحاضر الذى تكفلت بحرية الاديان والمذاهب الوفاقات الدولية العظمى

بناء على هذا نحن لايجب أن نلوم المؤلف على ذات التأليف ولكن نلومه على اخفاء اسمه وشهرته فان ظهوره لايخشى عليه من شئ لانه مستدل فلا يلزم الا بحرية المناظرة والمباحث الدينية تتداول من الاشكال والاستشكال مايزيد على درجة مالفق وقال ومن تأمل فى الاستشكالات التى وقعت بين العلماء وماهى دائمة الوقوع ليعلم حق العلم ان حرية البحث والمناظرة من أخص مقاصد علماء الكلام والاصول والحكمة وما أشبه

بل يمكن انهم لاجل الوصول الى لباب الحق الصراح يفرضون الفروض الاحتمالية التى يستحيل وجودها فى عالم الفعل ثم يوردون عليها الادلة العديدة ثم يحاكمونها محاكمة حرة فيحللون أطرافها بالنقض والابرام الى أن تقف بهم العقول عند حد من المعقول

هذا هو ديدن العلماء الاسلاميين فى الازمان الماضية التى لايعبر عنها أهل الافراط الا بازمان التوحش وأوقات الخشونة ومواسم القسوة فكيف يخشى اليوم مستشكل أو معترض وله من الحرية

العمومية النصير الاعظم ومن الشافع المدنى الحصن الحصين

ولكنه باحتجابه هو وطابعه يبرهن على سوء المقصد نحو المجتمع الاسلامى فانه لم يتعرض للامتين الباقيتين وانما تعرض للاسلام كما انه جنى جناية قومية يجب ان يتهم بها فى نظر المسيحيين لانه بكتمانه نفسه عمم الاحتمال ولو ذكر نفسه لانحصر الكلام معه واتجه الجواب اليه ولا يلزم ان نقول أنه يدل بهذا على جهله بما يجيب به عند المناظرة أو أنه خالف شريطة الاداب بالاقدام على الكلام والفرار من المناظرة بهذا الاختفاء واذا حملنا احتجابه على اجمل أوجه الاحتمال نقول أنه غير حريص على الحق أو غير محب للحقيقة لانه لم يقف موقف المباحث حتى يردو يرد عليه ويشترك مع غيره فى خدمة الوصول الى لباب الحكمة بالتعاون الطبيعى من تحليل مشكلات المباحث التى تصدى لها

والا فكم من مناظرات ومناقشات جرت بين علماء المسلمين والمسيحيين واليهود وكم من كتب الفها الفريقان منها ما اعتدل فيه المختصمان ومنها ما اشرأب فيه المتداعيان الى الافراط مرة والتفريط أخرى ولا يزالون يختلفون ولا امكان للاتفاق على الاطلاق

فان الانسان حر بالطبع مستقل الضمير محكوم بما يعتقد على أى حال

ولاشك ان أعظم المؤثرات على النفس الناطقة هى العقائد واجلها الموروثة الراسخة فانها تحترم فطرة ولو لم يقترن ذلك الاحترام بالدلائل الصحيحة ولا يبعد تصور هذه الفعالية فى أغلب النوع البشرى • ولهذا لا يجب أن يكلف الانسان بقبول ما يضاد ضميره مما لا يعلم فيه وجه اليقين وهو من أجل اساسات معتقداتنا معشر المسلمين قال تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا فجعل تعالى شرط التكليف الدعوة وشرطها البلاغ المبين المزيل للشكوك باليقين ولا نظن ان هنالك من أوجه العدالة ما يفوق هذا الحد العادل الذى لم ينافِ حرية الضمير فى شئ

ولهذا لا نرى بأسا مطلقا فى المناظرة والمباحثة مهما كانت صورتها أو تناولت مضامينها لانها هى الموصل الوحيد الى التحقيق المطلوب من أمرى الدين والدنيا لكن تشترط فيها سلامة المقصد واتحاد المتناظرين على طلب الحق وخدمة أسباب الوصول اليه لا مجرد المغالبة العمياء

ونرى بغاية الاسف ان التمدن العصرى بكل مساعيه المصروفة وهمم ذويه المبذولة لم يبلغ بالافراد الحضرية الى هذه النقطة المهمة بل جرى فى قضية تروى المباحث على العكس من الواجب فيها فكم من حقيقة كانت سهلة الحصول بحرية المناظرة ومبادلة الافكار ذهبت أدراج رياح الاغراض وتلاشت فريسة المغالبة والمغالطة فلم يستفد المتناظرون حقيقة ولم يستفض المطالعون علما ولو أنهم اتفقوا على سلامة المبدأ لاتصلوا باتحاد المساعى ولو مع اختلاف

الافكار فى طرق الوصول فافادوا واستفادوا ولكن ابى الله الا أن يطول النزاع وتنفرج خطوط زوايا الوئام

ومانـدرى أيكون من استطاعة الحضارة العصرية تسهيل هذه الصعاب أم تقاوم التعصبات الباطلة مساعى الاجيال المستقبلة كما فعلت بالاولين والذى يظهر من خلال الطباع الراسخة ان تلك الجبلة عنصرية فى الانسان غير قابلة الانفكاك كانما هى جزء من الماهية الشخصية

تحديد البحث

لما كان الكلام على موضوع الرسالة يتناول فروعا شتى ويحتمل الخوض من وجوه عديدة احببنا أن نحدد المباحث التى عزمنا على الكلام فيها كبحا لجماح القلم وامساكا لعنان الفكر فنقول ليس لنا قصد فى مقاومة المباحث المتعلقة بصحة التوراة والانجيل أو الزبور فان المناقشات فى مثل تلك الاحوال اولا تحتاج الى تنازع فى قوى الدلائل فهى تستتبع التوسع فى الموضوع وثانيا تضطر الى الخروج عن الصدد الايجابى وثالثا تستهدف بنا وبغيرنا الى الشدة فى الامر ورابعا تشغل قرآئنا عما هم فى غنى عنه بمطالعة كتب جدال غيرنا خامسا معلوم أن مثل هذه المناقشات لاتلزم أحد الطرفين باتباع الآخر أو الاذعان له فانا مهما برهنت على بطلان تلك الكتب أو استطعت ان ابرهن فان كلامى لايزحزح ارباب الاعتقاد عن التصديق بها ولا يمكن ان احملهم على موافقتى وكذلك صاحب الرسالة المختفى فانه لايستطيع بكلامه ارجاع احد المحمديين عما يعتقد فكلام الاجنبى عن اى دين متهم فى نظر معتقديه مفند لديهم وعليه فالاشتغال به اتعاب فكر فى غير طائل فلهذا أحدد البحث هنا فى الكلام على صحة القرآن العظيم الشان وأورد الادلة الكافية على انه لم يعتره التغيير والتحريف والنقص وهى المسئلة التى تهم عموم أهل الاسلام وأظننى سأبلغ بالمباحث العقلية والمواضيع الحكمية جهد مايبلغه المستطيع وهو الحد الذى لايترك للشك محلا ولا يبقى من الشبهات أثرا ولايوجد للمغالطة والملاغطة مجالا

واذ تبينت جلية المرام فى هذا المقام فقد وجب علينا ان نبتدى الصدد ان شاء الله تعالى فى عدد بعد غد وعلى الله المعتمد

البلاغ المبين

ورأينا من الواجب الضرورى فى هذا الموضوع ان نبتدئ بهذا الفصل المسهب الذى كنا نشرناه بتاريخ ٥ جمادى الثانى سنة ١٣٠٣ وهو من جملة فصولنا الموسومة بالتهذيب الالهامى ونصه

لما وعد الله تبارك الامم بأن لايعذبهم الا بعد ارسال الرسل وبيان طريق الحق بقوله عز وجل (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) وكان من حكمه فى ارسال الرسل قطع سبيل حجة الخلق عليه جل جلاله بقوله عز من قائل لكيلا تكون للناس على الله حجة بعد الرسل أمرهم بالبلاغ المبين اتمام

قطع تلك الحجة ولذلك خوّل الخالق حق المدافعة عن انفسهم بين يديه سبحانه فقال يوم تأتى كل نفس تجادل عن نفسها فلو لم يكن البلاغ مبينا قائما بالبرهان مؤيدا بالحكمة قاطعا للشك باليقين لما تم انقطاع حجة الخلق بعد الرسل وهو الحق اليقين ولهذا بعث النبيون مبشرين ومنذرين يخاطبون الناس على قدر عقولهم فيقيمون لهم الادلة على صدق ما يبلغون ولا يسأمون من محاولة الاقناع بالحكم البالغة والحق المؤيد حتى تبدو لهم جلية الامر ويتبينوا الرشد من الغى بحيث لايبقى للريب والشك محل فاذا لم يجيبوا بعد تبين الحق بالمذاكرات والمناظرات والتفهم والتثبت وأبوا الا العتو والاستكبار يحق عليهم القول ويستحقون العذاب بما اصروا على الكفر وحينئذ تنقطع حجتهم ولله الحجة البالغة ولتمام قطع هذه الحجة اقام عليهم الحجة بثلاثة امور

الاول انه لم يرسل لامة نبيا الا بلسانهم يخاطبهم باصرح مايعلمون لكيلا يقول العبد ما سمعت وما علمت لانقطاع سبيل التفهم والتفهيم والمذاكرة باختلاف الالسن واللغات فان العقول لاتكفى فى تحرى الحق مالم تهد اليه من قبل الله تعالى ولا يتيسر لمن كان على ضلالة من امره ان يسعى ليتعلم لغة النبى المرسل اليه حتى يتعلم مايجب عليه ولا يكلف العبد الشئ الا بعد وقوع الدعوة له وعلمه بها وتحققه منها فلذلك قضت العدالة الالهية بهذه الحكمة الشريفة لتمام سهولة الوصلة بين المرسلين والمرسل اليهم

الثانى عدم التكليف بما لايستطاع من الاعتقادات والاعمال لقوله جل وعز (لايكلف الله نفسا الا وسعها) وذلك لان التكليف بما لايستطاع جبر على المعصية على حد قولهم

اذا رمت ان تعصى وان كنت قادرا
فمر بالذى لايستطاع من الامر

ولا معذرة للعبد فى تقصيره عما يستطيع ان يعلمه أو يعمله خصوصا بعد مايتبين ان ذلك الامر والنهى حق من ربه وبعد ان يقام له عليه البرهان القاطع للشكوك فاذا عمل ذلك اى تعمد هذا التقصير لم تكن له من حجة عند الله

الثالث حجة المعجزات لما كانت العقول التى هى فى ضلال لاتعتقد ذلك الا هدى والا لما واظبت عليه كانت لاتقبل ماياتيها من الهدى الا بعد تردد وتبين اذ لابد لها من ان تنكر غير الذى عرفته حتى يقوم لها الدليل على بطلانه وصحة ماتدعى اليه من الحق فاذا انكرت رسولها وطلبت منه البراهين على دعواه كانت على قسمين قسم تؤثر فيه الحكمة والبراهين العقلية الكافية فيطمئن لها وقسم لايطمئن مع ذلك لتردد الظنون به وتراجع افكاره وتحيره أو ابائه أو جحده مرة واحدة فيقيم الله تعالى عليه الحجة بالمعجزة للرسول وشأنها ان تكون مشاهدة بالفعل مع كونها فوق مدارك العقول معجزة للبشر ليزيد المطمئن يقينا ويطمئن الظان المرتاب وتكون الحجة على المنكر المستكبر فلا تقتدر نفس على ابداء حجتها على الله

يوم تأتى تجادل عن نفسها وأولئك هم المقصودون والله أعلم بقوله عزوجل هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون اذلا حق ولا حجة لهم فى النطق والعذر بعد البلاغ المبين ولهذه الحكمة العادلة اشار سبحانه بقوله لاظلم اليوم و بقوله لاتظلم نفس شيأ ولاتجزون الاما كنتم تعلمون وآيات متعددة فى هذا المعنى كقوله عزمن قائل (ومار بك بظلام للعبيد) لانه قرر انه لايعذبهم على شئ الابعد ان يعلمهم الحكم والمصلحة فيه بواسطة رسله الكرام وانهم موظفون بالبلاغ المبين ملزومون باقامة البراهين المزيلة للشكوك وانه لايكلفهم ان يعتقدوا مالاتستطيع عقولهم قبوله وانه لايلزمهم بما يخرج عن وسعهم من الاعمال ووعدهم على الخير أجرا وأوعدهم على الشر عذابا فمن عمل المشروط ولقى المشروط وقوعه عليه فقد استوفى حقه على انه عزوجل تلطف بعباده فوق ذلك كما هو معلوم فتأمل الى قول نوح عليه السلام انه دعا قومه ليلا ونهارا وسرا وجهرا ولم يقع عليهم العذاب الابعد اقناعهم بالبراهين ولكنهم كفروا ۰ وتبصر فى حال هود عليه السلام فانه لم يفارقهم ولا فى اثناء نزول الغضب الالهى يحذرهم ويبشرهم الى ان هلكوا وهم مصرون

وتدبر حكمة صالح عليه السلام حين بلغه عقر الناقة فانه حاول رفع المصيبة وحضهم على طلب الفصيل ۰ وتذكر مقدار رأفة لوط عليه السلام حين هجم عليه قومه يهرعون اليه فى طلب الملائكة يظنون انهم غلمان كيف تلطف بهم بقوله أليس فيكم رجل رشيد وحاول ان يخدعهم بقوله هؤلاء بناتى هن أطهر لكم وسألهم الكف سؤال الراجى قال فاتقوا الله ولاتخزونى فى ضيفى ۰ وانظر الى محاورة سيدنا ابراهيم عليه الصلاة والسلام مع النمرود وقومه فى مسألة الاصنام حين كسرها وعلق الفاس فى عنق كبيرها ثم لما سئل قال بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم ان كانوا ينطقون حتى أعجزهم الى ان اقروا بانها لاتنطق فقالوا قد علمت ماهؤلاء ينطقون ولزمتهم الحجة باعترافهم ومجادلته مع النمرود فى شأن الاحياء والاماتة وطلوع الشمس من المشرق والمغرب وتبين عجزه عن كل ذلك ولم يقع عليهم العذاب بل أمهلهم الله تعالى حتى أصروا بعد علم الحق على الكفر فقالوا حرقوه وانصروا آلهتكم ۰ وتبصر الى أمر الله تعالى لسيدنا موسى عليه السلام حيث قال فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى الى قوله والسلام على من اتبع الهدى وكيف سأله فرعون بقوله من ربكما ياموسى فلم يغضب لذلك بل أخبره بغاية البيان والسكينة بقوله ربنا الذى اعطى كل شئ خلقه ثم هدى الخ وتأمل انهم لما طلبوا منه الموعد لم يغلظ بل واعدهم يوم الزينة ليكون الامر علنا والحجة بالغة ولما خيره السحرة فى المباشرة جاملهم فلم يقع العذاب حتى اعترفوا ولكن اصروا وترك موسى عليه السلام الشر أخيرا وخرج بقومه فاتبعهم فرعون متظاهرا بالباطل

على الحق حتى كان ما كان وكذلك عيسى عليه السلام لما انكروا عليه أعجزهم حتى تبين لهم الحق واعجزتهم المعجزات وثبت لديهم اليقين واعتدوا عليه ولم يتوقف عن البلاغ المبين تلك حالة المرسلين عليهم الصلاة والسلام أجمعين فكلهم جاهد حق الجهاد وتصدى للتوضيح والتصريح بما لا مزيد عليه من البيان فقامت الحجة لله على الخلق أجمعين ولما أراد الله تبارك وتعالى ان يختم الاديان بخيرها والرسل بنبينا سيد الخلق صلى الله عليه وسلم ختم بنا الامم وجعلنا خير أمة أخرجت للناس واستلزم حال نظام الكون توحيد المعاملات والمعتقدات فى كل شعوب العالم لتتميم مكارم الاخلاق وتعميم العدل والحق لاستكمال أسباب تقدم النوع الانسانى فارسل عليه الصلاة والسلام بالدين المبين الذى لا يمكن ان يضارعه فى حكمته وأحكامه كل عقول البشر من بلاد ليس لها عهد بملك وعلوم وقوانين وليست بدار مدنية يصح ان يظهر فيها مثل هذا الاساس المحكم أو ما يماثله فكان نزول الكتاب العزيز وظهور هذا الدين الكافل لصالح الحياتين منها برهانا أكبر ودليلا أظهر على صدق النبوة المحمدية كما سيأتى ان شاء الله تعالى فيما بعد.

• ولاجل ذلك التعميم أرسل للناس كافة بدين يصلح بشأن كل فرد من سكان الارض وهو عليه الصلاة والسلام خاتمة الحجج الالهية لله على الثقلين والشهيد على العالم كافة ولذلك ايده الله تعالى وايد دينه الحق باعظم البراهين بالنظر لاحوال الامم المتأخرة فقد كانت ظهرت فيهم الفلاسفة والفلاسفة أرباب العقول الملتهبة وكثرت العلماء وقربت المواصلات ونشأت الحكومات العظمى والدول الكبرى وعظمت المجامع الانسانية وقلة البداوة والجهالة بالنسبة لحال من قبلهم من الامم وصار اقناعهم متوقفا على أقوى البراهين والحجج فامتاز صلى الله عليه وسلم عن اخوانه ساداتنا الانبياء الكرام والرسل العظام بجملة امور

الاول الحكمة التدريجية لغايتها القصوى فتدرج بالامة فى تبليغ الدين بحسب قابلية العقول فلم ينزل عليه الكتاب دفعة واحدة كما أنزلت الكتب الاخرى بل تم نزوله فى ثلاث وعشرين سنة ولذلك ارتبطت به القلوب فلم تنفك عنه ولم تذهلها أحكامه وهلة فتسدر اعينها عن شموس اليقين

الثانى ان كتاب الله الذى انزل عليه لم يكن صالحا فقط لمصلحة قوم دون آخرين أو زمان دون غيره بل جعلت قضاياه محكمة بحيث تصلح لان تكون أحكم الحكم لكل قوم فى كل بقعة من بقاع الارض فى كل زمان وفى أى حال من الاحوال فانك ترى كل حكم حكم فيه بشئ يمكن ان تطبق عليه مصلحة الشرقى والغربى والعربى والعجمى والمدنى والوحشى والحضرى والبدوى فلا ينافى مصلحة واحد منهم وذلك شأن الحق فانه لا يتعدد وهى المعجزة الدائمة الخالدة على صدق الدعوى اذ لا سبيل لوجود هذه الحال فى غيره وهى معلومة لدى من أطلع على سياسات الامم وأحكامها كل هذا مع غاية

الحصر والتفصيل وعدم شذوذ قضية من الاحكام الدينية والدنيوية عنه

الثالث المعجزات وهى شهيرة معلومة لاحاجة لسردها وستأتى بحوله تعالى ولما كانت المعجزات ينقضى شدة آثارها بزوال زمان مشاهدتها فاذا انتقلت الى جيل آخر دخلت فى خبر كان وكان تأثيرها فى القلوب متوقفا على ذات الايمان بها وتصديق رواتها والبحث والتحرى عنها اختار له الله جل وعز معجزتين انفرد بهما دينه القويم على ممر الاجيال لاينكرهما منكر امام الحق والانصاف (الاولى) كتابه الكريم وقد مر الكلام عليه (والثانية) الاحاديث النبوية وهى من معجزات الكلام فان جميع الاحاديث الصحيحة التى صدرت عنه صلى الله عليه وسلم قضايا حقة تنطبق عليها كل المصالح الدينية والدنيويه على اختلاف الطبائع والبقاع والازمان لاتنفك عنها الحكم فصدورها على هذه الصورة عمن ليس له عهد بعلم وسياحة وحكومة ومدنية مسبوقة بل ليس لقومه من قبله حظ من العلوم والمعارف وهى موارد الحكم برهان لامحيص من الاذعان اليه على صدق دعوى الحق ولولا حاجتنا الى الايجاز لجئنا فى هذا الباب بما يخلب الالباب وقد كان عليه الصلاة والسلام مهتما أشد الاهتمام بأمر البلاغ المبين فكان يتعرض لقومه ويعرض عليهم الاسلام وينكرون عليه ويتلطف بهم ويعذرهم على جهلهم ويكرر لهم النصح ويؤذونه أشد الاذى فلا يلفته ذلك عن دعوتهم بالحكمة وكانوا ينفرون وينفرون غيرهم فلا يكترث بذلك منهم بل يرأف بجهالتهم ويعلمهم وكانوا يناقشونه ويذاكرونه بالغلظة فيلين القول لهم ويبين لهم كلما استشكلوا واستبهموا ولك العبرة الكبرى يوم شج وجهه الشريف اذ يقول حينئذ ربى اغفر لقومى انهم جاهلون وهو دليل على انه لم يؤاخذهم لعدم تبينهم الحق ثم يأتيهم بعد ذلك بالبيان الاوضح وما زال يدعوهم ليلا ونهارا فاذا قصرت عقولهم عن درك المعانى أقيمت الحجة بالمعجزات الباهرة ولم يعاقب أحدا قبل تبليغه الحق بما يناسب عقله ومداركه ولبث كذلك ثلاثا وعشرين سنة يتدرج بالامة وتبليغها تارة بالقول وتارة بالعمل وتارة باللين أو الشدة وأخرى بالمصاهرة واختلاط النسب لدفع العصبيات الجنسية المهلكة فقد تأهل من القبط بمارية رضى الله عنها أم ابراهيم عليه السلام وتزوج صفية اليهودية بنت حيي سيد يهود خيبر فكان ذلك أمرا بالاختلاط لتمام الارتباط وقنت أربعين يدعو لصهيب الرومى وهو أسير بمكة عام الهجرة وأدخل سلمان الفارسى فى أهل البيت فقال سلمان منا آل البيت وقرب بلال الحبشى حتى اتخذه مؤذنا وخازنا فكان ذلك دليلا على تعميم التسوية بين الخلق وكان زواجه من هذين الجنسين القريبين مجيز لزواجه من غيرهما من عموم الاجناس المتباعدة وكان تقريبه للرومى والفارسى والحبشى الذين أمكنهم الوصول اليه دليلا على امكان تقرب كل جنس يصل الى رحابه فلما قويت الشوكة المحمدية كاتب القبط والروم والحبش وعمان وفارس

وهى الممالك التى كان فى ذلك الوقت يمكن الوصول اليها بحسب سهولة المواصلات والجوار ولو تيسر الوصول لخاطب مملكة روما وملوك الافرنج والهند والصين وجابون وملوك الاتراك وبربر المغرب وأهل أميريكا وجزائر الاقيانوس جميعا ولكن صعوبة المواصلات وخطر الاسفار والموانع العديدة حالت بين ذاته الشريفة وبين هذه الاعمال من جهة وبين وصول الاخبار اليهم أو قدوم أحد منهم من جهة أخرى لان عمره صلى الله عليه وسلم لم يكف لذلك فان المدة التى أمضاها بمكة لم تكن الا عبارة عن تأسيس المبادى وكانت العصبة المحمدية وقتئذ لا تقوى على التعميم وان المدة بعد الهجرة الى الوفاة وهى عشر سنوات تقريبا لم تكن كافية كذلك لايجاد القوة التى تحمل الدعوة والتأمين عليها ودعوة أهل الارض جميعا ولم يكن عدم الدعوة لمن لم يدعهم بالذات أو بالكتب منقصا لهم ولا باعثا على عدم الاهتمام بهم ولا لاهمالهم لان ذلك ينافى حكمة رسالته العامة ولكن الذى دعا اليه أمر فوق الاستطاعة دفعه وهو ما ذكرنا من الموانع والمصالح ولذلك أمر بالتبليغ أصحابه وأمته فقال بلغوا عنى ولو آية وقال رحم الله أمرأ سمع منا حديثا فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع ورب حامل فقه الى من هو افقه منه وقال اللهم ارحم خلفائى قيل من هم خلفاؤك قال الذين يروون احاديثى فيعلمونها الناس والاحاديث فى ذلك كثيرة جدا ثم توفى صلى الله عليه وسلم وحملة الدعوة يومئذ اصحابه الكرام فلم يهتموا بشئ بعده قبل دفنه الا بنصب الامام لجمع القوة الكافلة بالحياة والامتداد وسلك ابو بكر عليه الرضوان مسلكه عليه الصلاة والسلام فى تنقية القوة الحاملة أولا من اهل الفساد فدمر مسيلمة ومن ارتد قبل ارسال جيش الدعوة وهو جيش الفتوح ولم يجعل الحرب الا آخر اسباب البلاغ المبين على ما هو مشهود من سيره صلى الله عليه وسلم وبذلك صار البلاغ كذلك من الفروض على القادر عليه كما حصل بعد وفات سيدنا موسى من احبار بنى اسرائيل وبعد رفع سيدنا عيسى من الحواريين وتبعهم علماؤهم الى اليوم مثل الاباء اليسوعيين والبرتستانيين وهما طائفتان عظيمتا جاهدتا لاعلاء الكلمة العيسوية فلم يثنهما النعيم ولم يرعهما الشقاء يدأبون اناء الليل واطراف النهار لا يبالون فى تأييد دينهم ودعوة الخلق اليه اقبل الدهر عليهم أو اعرض عنهم حتى بلغوا الدعوة العيسوية اكناف الارض واطرافها ونشروا الدين المسيحى بالوعظ والتأليف والتلقين والصبر والعزم والحزم حتى ضم اليهم الالوف المؤلفة بل الملايين الكثيرة من الامم فى اقرب الازمنة بعد ان فتحوا سبيل السياحات وقد عرف قومهم مقادير مساعيهم فاعانوهم واستعانوا بهم فتم لهم العز وارتفع بين أيديهم منار الافتخار وذلك لان اعمار الانبياء لا تكفى لتتميم البلاغ المبين فبالضرورة يجب أن يتحمل هذه الوظيفة عنهم اممهم المصدقون بهم وهكذا الدين الاسلامى فانه اهتم بدوام التبليغ

وتبيين كيفيته على اكمل ما يمكن لكون المقصد منه التعميم حتى فرض الجهاد فى سبيل الله أى لاعلاء كلمة الله اذا لم يفد البلاغ المبين الصريح بعد المناقشة والمذاكرة والمراجعة والتحبب وتحمل الاذى والتألف واقامة البراهين كما كان يفعله صلى الله عليه وسلم مع اهل عصره من قومه لكن لما كانت المعجزات ممتنعة على غير الانبياء وجب على من يقوم بوظيفة البلاغ ان يصرح فى براهينه بحسب عقول المخاطبين وامزجتهم ومقاديرهم ليتألف قلوبهم ويبين لهم الحق والادلة عليه بلغتهم التى يعلمونها لانهم لا يعرفون ما يدعون اليه الا بعد الادلة فلا يلامون على عدم قبولهم ذلك لجهلهم وانضرب لك مثلا فنقول لو أتى النبى صلى الله عليه وسلم رجل لا يعرف شيأ من اللغات العربية أكان يتركه عليه الصلاة والسلام مهملا عن الدعوة ام كان يدعوه الى الله فان تركه ينافى الرسالة العامة ودعوته بلغته تستلزم تبليغه بالواسطة المترجمة واحتياجه لتعليمه اللسان العربى بدون من يعرف لغته يستلزم مشاقا عظيمة ومددا وفيرة فلو لم يقبل هذا الاحتباس أكان يترك أو يقتل مع انه صلى الله عليه وسلم لم يقتل أحدا قبل ان تبلغه الدعوة والبراهين القاطعة عليها هذا فرد فما بالك بالامم العديدة التى لا يمكن تكليفها بتحويل اللسان وتبديل اللغة فيظهر من ذلك وجه ضرورة تبليغ كل أمة بلسانها الذى اعتادته وقد سلك مبلغوا الدين المسيحى تلك القاعدة فكانت لهم من أكبر المعينات على مقاصدهم الدينية فلو فرضنا اننا ألفنا بلغتنا أصول الدين المحمدى لكل قوم بلسانهم وبينا لهم الحق منه وأقمنا لهم الادلة فى تلك الازمان أكان ذلك خيرا لنا ولهم أم لا وعليه فالنقطة المهمة من هذا البحث هى هل أهل تلك الالسن ممن ليس لهم كتاب أهل فترة بالنسبة لاعتقادنا فى أهل الفترة لعدم وصول الدعوة اليهم مع البلاغ المبين بشروطه المارة فهم على حكمها ناجون أم معذبون لعبادتهم الاوثان والاصنام مع عدم وقوفهم على حقيقة هذا الدين المبين أم يلزمهم ان يعتقدوه بمجرد الاشاعة قبل وقوع البلاغ بصفته المشروعة أم انهم معاقبون على ان عقولهم تكفيهم فى تمييز ما يعتقدون من الضلال مع عدم ارشادهم الى ما هو الهدى فلم يتحروا الرشد تلك أسئلة استوفى الكلام عليها قوم كثيرون فلا حاجة للاسهاب

اساس المقصد

بعد ان قدمنا ما سردناه من التمهيدات الاولية نجمل اساس المقصد هنا فى عدة فصول الاوّل فى الحكم على الاحاديث التى استشهد بها المؤلف على وقوع التغيير والنقص وما أشبه ذلك فى القرآن العظيم الشأن وورودها فى البخارى والاتقان

الثانى تاريخ جمع القرآن وكتابته وما جرى مجرى ذلك فى العصور الاسلامية

الثالث الادلة القاطعة المسلمة عقلا وفلسفة على سلامة

القرآن من التغيير والتبديل والتحريف والنقص

الرابع الدلائل الفنية الطبيعية التى تدل بنص نفس الآيات الكريمة على كونه منزلا محفوظا من النقائص

الفصل الاوّل

جمهور المسلمين على اختلاف طبقاتهم من أهل السنة وغيرهم الا النادر من الفرق الذين يثبتون العصمة للائمة الاثنى عشر مجمعون اجماعا عاما لم يختلف فيه السلف والخلف ان العصمة خاصة بالانبياء والمرسلين وانها مسلوبة الوجوب قطعا عن كل افراد البشر مهما كانت درجتهم فى الفضيلة والكمال الانسانى

ومع اتفاق العموم على سلب عصمة غير الانبياء اختلفت المباحث عن عصمة الانبياء والمرسلين أيضا مع ذلك واستدل المعارضون بنصوص القرآن العظيم كقوله تعالى (وعصى آدم ربه فغوى) وقصة داود فى امرأة ايليا وقصة موسى عليه السلام وقتله القبطى وقصة يونس عليه السلام وذهابه مغاضبا وهلم جرا وأجاب عن ذلك الفريق الثانى بأن ذلك صور معصية لا عين معصية والجدال بينهما طويل ليس تفصيله مقصودنا الآن

وانما نريد ان نبرهن على ان المسلمين عموما الا ما تقدم منهم متفقون على سلب العصمة من غير الانبياء ومختلفون فى حق بعضهم عليهم السلام وعلى رأى المختلف منهم والمؤتلف لم يجمعوا على استحالة السهو والنسيان عليهم

وبناء على قاعدة التسليم بعصمة الانبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام اجمع الجمهور على تصديق خبر الرسول تصديقا قطعيا متى ثبت اسناد الخبر اليه لانه الواجب العصمة ولكن أوجبوا كذلك التثبت فى الرواية ومعرفة سلسلة رواة الخبر

وقد اتفق عموم أهل علم الكلام على تقديم مبحث الاستدلال بالخبر على كثير من المباحث الجوهرية حتى تفننوا فى تقسيم الخبر وأوجه الاستدلال به وصلاحية حجيته وهو بحث مهم جدا نوصى محبى الحقيقة بالتماسه من المطولات حتى يعلم درجة اهتمام علماء الاسلام بتحقيق هذا المقام

فانهم بعد الاتفاق على كون مطلق الخبر محتمل الصدق والكذب قسموه الى مقطوع الحكم بكذبه وهو المقترن بدليل الكذب والى مقطوع بصدقه وهو ما اقترن بدليل الصدق وسلموا بحجية خبر الرسول والخبر المتواتر

ومع الاتفاق على حجية خبر الرسول سلموا بجواز النظر فى طرق الاستدلال على صحة وروده عنه صلى الله عليه وسلم ولهذا اشتدت عنايتهم بتحرى صحة الورود فنشأ عن ذلك ترتيب أصول مراتب الحديث كالصحيح والحسن والمرفوع والمسلسل والمعنعن والضعيف والموضوع وما أشبه ذلك وجعلوه فنا مستقلا كما بحثوا كل البحث عن تراجم أحوال الرواة وتحقيق أخلاقهم وطهارة ذممهم وصدقهم وامانتهم ولم يتوقف العلماء فى جرح من

اتهموه منهم والتعديل عليهم ورفض أقوالهم وتدوين الردود عصرا بعد عصر حتى أنهم لم يكتفوا بالكتابة بل شددوا فى التلقى حتى قرروا أصول الاجازة يدا بيد وتلقينا بتلقين وشهادات مسلسلة وسند متداول من زيد لعمرو لبكر لخالد الى زمن النبى صلى الله عليه وسلم وهذا هو الجارى عندنا الى اليوم

وأما المتواتر فانهم كذلك اختلفوا فيه بعد اتفاقهم على تحديده بأنه الخبر الذى يأتى على ألسنة قوم يؤمن تواطئهم على الكذب فاشترط ايجاب الصدق على الورود بهذه الصفة ولكنهم اختلفوا فى تحديد الكمية التى يمكن تواطئها على الكذب فمنهم من رضى بعشرة أنفس ومنهم من اشترط ان تتجاوز الاربعين ومنهم من توسط بين هذين ومنهم من أوصلها الى ثلاثمائة وأكثر

واعترض على ايجاب التواتر للصدق بان عصمة كل فرد من أفراد المجموع غير واجبة والمجموع مركب من غير واجبى العصمة فكيف يكون واجبها وليس هو الا هى و بديهى استحالة خروج الكل عن ماهية أجزائه ورد ذلك أيضا بكون الاجتماع أقرب الى الصدق من الفرد · اقول و بالطبع اذا صح ان تقرب الاثنين الى احتمال الصدق أشد من تقرب الواحد كان الثلاثة بالقرب من الاثنين أولى وهلم جرا فلا يزال يقرب الاحتمال بنسبة تزايد افراده حتى يحازى الحقيقة الايجابية عند غاية فى ذلك الاحتمال

هذا الاجمال يدلنا عموما على أمرين مهمين لا يمكن ان يناقض فيهما الا متعصب متحامل أولهما اهتمام المسلمين بتحرى صدق الاخبار المنقولة الى أجيالهم الخالفة عن السالفة وثانيهما عدم اعتقادهم عصمة أحد من المسلمين سواء كان من الائمة الاربعة أبى بكر وعمر وعثمان وعلى وعموم العشرة المبشرة وطبقات المهاجرين والانصار من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم وعنا بهم أجمعين وكذلك الائمة الاربعة الامام الاعظم أبى حنيفة والامام مالك والشافعى وابن حنبل رحمهم الله تعالى وأئمة الحديث كالامام البخارى ومسلم وأبى داود السجستانى والترمذى والنسائى وابن ماجة أرباب الصحاح وغيرهم من المحدثين والمفسرين والفقهاء والاصوليين و بالجملة عموم العلماء والصالحين أولئك مهما علت درجاتهم وعظمت مقادير احترامهم لا يعترف لواحد منهم بالعصمة

ومن هنا نفتح الكلام عن صدد آخر فنقول · ان غير المعصوم كما يجوز عليه الصواب يجوز ان يقع منه الخطأ ولو على مقصد حسن ونية طاهرة ومتى كان كذلك لم تكن أقواله وأفعاله وأحواله حجة دينية على أحد من المسلمين بمجرد صدورها منه

والدليل على ذلك اختلاف الصحابة والتابعين والائمة المجتهدين والعلماء العاملين عصرا بعد عصر فى المسائل الدينية والدنيوية من معتقدات ومعاملات

فلو كان قول الواحد منهم حجة مسلمة عند الآخر لما خالفه فيها فاختلافهم فى ذلك دليل يفهم التسليم بعدم العصمة واحتمال وقوع الخطأ والصواب فى أوجه الاستدلالات والاقيسة وما أشبه ذلك

نعم قالوا ان قول المجتهد دليل المقلد ولكن ذلك ليس بكلام الله ولا بأمر نبوى وانما هو قيد وضع لمنع القاصرين عن درجة التحقيق

وفى هذا القدر كفاية للدلالة على ان ليس كل حديث كتب فى كتب الحديث الصحيحة مسلم الاتصال به صلى الله عليه وسلم واجب التصديق به قبل النظر فى طريق الرواية ودرجتها والرواة وأحوالهم و بناء على ماذكر لايصح الجزم بكل حديث قبل ماقدمنا من القيود التى اعتبرها عموم العلماء من صدر الاسلام الى هذه الايام

بناء على ماتقدم نعلم حق العلم ان الاحاديث التى استشهد بها المؤلف المختفى على وقوع مايدعى وقوعه ليست معلومة من الدين بالضرورة القطعية أى الى الدرجة التى يجب التصديق بها تصديقا قطعيا كدلالة القرآن العظيم الشأن مثلا

نعم ان تصديق حديث الرسول صلى الله عليه وسلم واجب للقطع بعصمته ولقوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) ويكفر عندنا معشر المسلمين من لم يصدق لكن شرط ذلك انتفاء الشك فى صحة صدوره عنه كالذى يسمع منه الحديث مباشرة فى حياته عليه الصلاة والسلام اما فى حالة الرواية عنه فلا يكفر لكون ادعاء صحة وروده عنه فى حال الرواية دعوى لايمكن الجزم بالسلب أو الايجاب فيها قبل ثبوت احد الطرفين

ولو لم يجز البحث والتحرى ولو فى أهم كتب الحديث المعتبرة لكانت واجبة التصديق ولو كانت كذلك لانتفى امكان جواز الاستدلال أو طلب الدليل على صحة الرواية وانتفى وقوع الخلاف بين ائمة الدين واكابر السلف والخلف

فاما ان نسلم بذلك الجواز وهو مسوغ للنظر واما ان نجزم بامتناعه فنكون قد جزمنا بمخالفة الاجماع الدائم من قبل شيوخ الامة وهو محال فبالطبع مايؤدى اليه محال بلا اشكال

واذ تحقق لدينا خروج افراد عموم المسلمين عن وجوب العصمة فى حقهم يخرج ائمة الحديث أيضا عن وجوب العصمة كغيرهم مهما كانت فضيلتهم وكذلك يخرج الامام البخارى وغيره من رجال الصحاح

فمتى ورد الحديث على المسلم كان شأنه الوحيد فيه أحد أمرين الاول ان يكون مقلدا لامام من الائمة فيجب عليه قبل كل تحر أن يراجع فيه رأى امامه واقوال رجال مذهبه ويعتقد ماقالوه وعبروا عنه به ان كان واردا فى مذهبه والا فان لم يكن كذلك فعليه أحد أمرين أيضا الاول ان يكون مضاد المضمون لما عليه امامه واهل مذهبه وحينئذ فالاسلم له أن يكون مع اهل مذهبه الذى قلده واعتقد صحته واذا لم يكن مضادا مخالفا لذلك وجب عليه اما أن يتوقف عن الحكم واما ان يراجع ماقاله ائمة الحديث ورجال آداب البحث وتراجم احوال الرواة والرواية وقد اجمعوا على كل حال على ان الدلالة نظرية غير ضرورية أى ليست فى درجة الضروريات التى لايجوز فيها البحث والاستدلال

والثانى أن يكون محققا أى غير مقلد وحينئذ تكون مسؤليته فى تحرياته أشد وأعظم فعليه والحالة هذه أولا ان يطبق بين الحديث و بين الكتاب ليكون دلالة الكتاب دلالة قطعية لاتحتمل الشك بوجه من الوجوه فان طابق معناه آية ناسخة احتمل أن يكون حديثا ناسخا وان طابق آية منسوخة كان من المحتمل أن يكون حديثا منسوخا واذا لم يطابق الابالتأويل قدم تأويل الحديث للتطبيق على نص الآية بدليل لزوم الاحتجاج على النظرى الدليل بالضرورى الدليل ولا عكس الاعند الضرورة واذا لم يطابق لانصا للنص ولا تأويلا الابتأويل ولا اجمالا لتفصيل أوتفصيلا لاجمال أو بوجه من الوجوه المقبولة يلزمه أن يقوى دليل القرآن على دليل السنة وعلى ماتقدم يسقط استدلال المؤلف على صحة دعواه بمارواه من تلك الاحاديث

الفصل الثاني

نذكر هنا سياق تاريخ جمع القرآن فنقول قد ساق الخصم عبارة البخارى فى كيفية المذاكرة الواقعة بين أبى بكر وعمر وزيد بن ثابت رضى الله عنهما والوقت يومئذ وقت خلافة أبى بكر الصديق رضى الله عنه فلزمته الحجة

وذلك ان شدة هذه المراجعة وتوقف أبى بكر عن عمل لم يعمل فى زمن الرسول صلى الله عليه وسلم مع كونه الخليفة المطاع والحاكم الوحيد دليل على ان القوم رضى الله عنهم كانوا يحذرون أشد الحذر من مخالفة أعماله ومضادة سنته اذ هنا احتمالات لابد منها وهى ان توقفه هذا اما ان يكون عن كتابة المصحف بالكلية وهو رأى غير ممكن التصور لانه رضى الله عنه يعلم بالطبع ان الصحابة بشر يموتون وان التلقين صدرا بصدر على توالى الاجيال الاسلامية بدون حفظ النصوص محتمل السهو والنسيان على أجمل وجوه الظن ولايجوز ان يحكم بعصمة الاذهان الخالفة من الخطأ والنسيان أومايلحق بذلك متى لم يكن محفوظا مقررا ولا امكان للحفظ الابالكتابة فكيف يصح ان يتوقف عن كتابة اساس الدين فظهر من هنا انه ان صح تردده فى ذلك فانما ترددلافى وجوب نفس الكتابة بل فى أمر زائد عليها وهودليل شدة العناية وقوة الشعور باهمية العمل كما يحصل ذلك بالطبع فى مقدمة كل أمر مهم وفى تردد زيد بن ثابت مع علمه باتفاق الشيخين دليل قاطع على أنه مقتدر على حفظ استقلال ضميره ولو بين يدى نفس الخليفة المطاع

وهنا بحث لابد منه وهو ان هذا التردد بين الخليفة وبين أكبر الرجال المحمديين وبين زيد الذى هو من أخص ملازمى أعتاب النبوة لاينشأ عن عبث اذ لابد من باعث اليه فاما هو دينى واما دنيوى فاذا فرضناه دينيا كما هو المعتقد عندنا انقطع الاشكال واذا فرضناه دنيويا على مايمكن ان يتخيله الخصم وجب ان يقال ان أبابكر وعمر يعلمان حق

العلم ان القرآن مقدس عند الامة وان طاعته متوقفة عندها على رعايته نصوص الدين وعدم مخالفته اعمال سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم وانه ان انحرف عن ذلك قامت دون طاعته الموانع القاهرة وانه فى ذلك الحال يكون مهددا تهديدا عموميا بدلالة توقف زيد عن قبول التكليف المذكور من أول وهلة وتردده بعد المذاكرة وهو بالطبع من أخلص المخلصين له واعمر بدليل اختصاصه لهذه الوظيفة المهمة دون غيره فاذا كان ذلك حال أخص من أمنائه وثقاته كيف يكون الشأن فى اقناع عموم الامة ولم يكن أبو بكر عسلم العصمة عندهم حتى ان البيعة التى وقعت له ناقض فيها سيد الانصار سعد بن عبادة وتوقف عن ذلك الامام على رضى الله عنهم أجمعين

كل هذه الاحوال تثبت انه لايتجاسر على مباشرة هذا العمل بدون ترو وتثبت واذا كان ذلك الخلاف الماضى قد بلغ تلك الدرجة من الشدة والمجاهرة على أنه فى فرع من الفروع المأمور بها كيف تكون درجة الشدة فى المحافظة على نفس اساس المعتقد ولب لباب الدين . لاشك انها أشد وأعظم ولو حملناها على محامل دنيوية معاذ الله لقلنا يستحيل ان لايتخذ الاقرار على غير الحق وسيلة وحيدة ضد حكومة الصديق والفاروق رضى الله عنهما الرأى العام من عموم الاسلام ضدهما وبناء على هذه الملاحظات القوية الاثر يعلم كل من الصديق والفاروق وزيد بن ثابت ان هذا الجمع والكتابة لايمكن الان يكون على مرأى ومسمع من عموم الصحابة وهم بين فريقين على الاوجه التى يحتمل أن يتخيلها المفرطون والمحتالون فرقة دينية متعصبة متشددة فى الدين وهى بالطبع تقاومهم بلسان الحق وتدافع عن القرآن امام صولة الحكومة لانقطاع اسباب الطاعة بوقوع مايخل بنص الدين وفرقة دنيوية على فرض واحتمال معاذ الله وهى بالطبع لاتتوقف عن ان تتخذ ذلك ذريعة لالقاء الفساد وتمزيق القوة المجتمعة واثارة الخواطر الاسلامية ضد هذا العمل والعاملين

الفصل الثالث فى ثبوت صحة القرآن بالدلائل العقلية

يلزمنا ان نجمل فى هذا الفصل بعض الامور على سبيل التمهيد للكلام على حسب اقتضاء المقام فنقول

ان الدين الاسلامى نشأ واستمر فى حياة الرسول صلى الله عليه وسلم مدة ثلاث وعشرين سنة ثلاثة عشر منها فى مكة وعشرة منها فى المدينة

ومعلوم ان الجمعية المحمدية لم تقو على التمكن والفتح الا بعد نزولهم المدينة أى بعد عام الهجرة فيجب أن نعلم كمية الجمعية قبل هذا الدور وبعده

أما الامة المحمدية قبل ذلك التاريخ فكانت لاتقل عن خمسمائة أو ستمائة نسمة مابين المهاجرين

ومابين الانصار لان أهل واقعة بدر الاولى التى لم يحضرها الا المهاجرون كان عدد المحاربين فيها من ٣١٣ الى ٣١٩ وبالطبع كان يوجد من بقى فى المدينة منهم مابين غير داخل فى القدرة على الجهاد وبين من ترك لحفظ العائلات وما أشبه وغير أولئك فقد كان يوجد عدد غير قليل من السابقين المهاجرين فى أرض الحبشة ولم يحضروا منها وذلك ماعدا اسرى المسلمين الذين كانوا فى يد كفار قريش

وعلى ذلك يمكن ان لا ندعى فيهم القلة أكثر من كونهم أزيد من أربعمائة رجل صالح للحرب من المهاجرين ولا يتصور ان يكون الانصار أقل من مائتى رجل ضد الروايات التى تثبت انهم كانوا نحو خمسمائة رجل حين استقبلوا النبى صلى الله عليه وسلم عند القدوم

فعلى الحساب الاول لا يقلون عن ستمائة وعلى الثانى يبلغون تسعمائة أو اذا اضفنا الى ذلك عدة النسوة والاطفال والصبيان نجد ان الجمعية الاسلامية كانت لا تنقص عن ألفى نسمة قبل الهجرة وقبل واقعة بدر التى هى مبدأ تاريخ القوة والظهور

ولا بد هنا من ضميمة واحدة هى ان القوة واستعمالها كانت ممتنعة الحصول عقلا وطبيعة أولا لعدم مجبورية واحد منهم على الخضوع بقوة القهر والغلبة لسلبهما عنه صلى الله عليه وسلم ووجود الالوف ضده ثانيا لعدم ارتباطهم معه بحقوق عائلية أو عشيرية لكونهم كانوا من قبائل شتى ثالثا لعدم وجود شئ من أسباب الامل والطمع لفقد الثروة أو وجه لتحصيل الفائدة المادية وحينئذ يعلم تمام العلم ان لا دخل للقوة فى قبولهم الدين الاسلامى بوجه من الوجوه

ثم لم تزل الجمعية الاسلامية تنمو وتزداد يوما فيوما حتى توفى صلى الله عليه وسلم والجمعية الاسلامية ذات قوة وبسطة وشأن عظيم لان عموم أرض الحجاز واليمن كانت دخلت فى حوزة الاسلام وهى بضع ملايين وكلها متكلم بالعربية عارف بها

وبالجملة فلم يمت صلى الله عليه وسلم حتى كانت الجمعية حكومة مقتدرة ذات سلطة عامة نافذة الحكم على قواعد مقدسة

ومعلوم ان كل جمعية ذات دستور محترم أساسى لها معلوم لديها متوقفة الحياة على وجود يتعذر عليها تعديله أو تحويره الا بعد علم العموم بهما واتفاق الكل عليهما لانه علة الطاعة والارتباط كما هو الشان فى كل حكومة عادلة أو ظالمة

مثلا ان كل هيئة اجتماعية متى حدثت على أصول اساسية فانها لا تستطيع تبديلها أو تعديل شئ منها أو تحويل نص من نصوصها الا بعد نزاع وجدال بين ذوى الشان ان كانت السلطة دستورية وبين المستبد وأعوانه ان كانت مطلقة وعلى كلتى الحالتين فان الدستور الاساسى لا يكون أساسا معتبرا حتى يعلم بين الافراد والا كان سرا وحينئذ فهو مجهول فلا عبرة به واذا كان معلوما محققا لم يتبدل الا وقد علمه المحكومون به

ذلك شأن كل مجتمع مدنى من أكبر الحكومات الى اصغرها بل هو الاس الوحيد حتى

فى تعامل المجتمعات الرحالة البدوية فان القواعد عندهم متى قررت وحكمت لم يكن ليستطيع تبديلها أحد من كبرائهم أوعظمائهم الابعد تداول وتنفيذ اجبارى عظيم ولاتحتاج فى اثبات هذه القاعدة الرئسية خصوصا عند العلماء بسياسة الممالك وتأسيسها لغير مراجعة أحوال الامم فى محافظتها على مشروعاتها التأسيسية

فبين ايدينافى زماننا هذا من الممالك العظيمة الجهورية والمشروطة والمطلقة عدة وافرة ولكل قوانين أساسية قد وضعها المؤسسون وقامت ضدها مجالس الامم وأرباب الاحزاب وصرفوا مالديهم من القوة فلم يستطيعوا نقض شئ ممابرمه المؤسسون الابعد أهوال جسام

واذا تأملنا الى عادات الاقوام المتوسطة أومألوفات الامم البدوية لم نجدها تخلت عن مشروعاتها الاساسية الابعد مقاومة عظيمة مثال ذلك

أحكام بادية العرب الآن فى حكم الملنى والدخيل والقصير والجوار وجرح الوجه وسواد الراية وبياضها واشتراك خمسة الرجل فى دمه وحقوقه وحكم قضاة العارفة والسامعة والسالفة وغير ذلك والثار وتوارث الدم وماأشبه ذلك وحرمان الجانقاه فى بلاد قافقاس من ميراث والديه (وهو الولد الذى يولد من غير الكفوْ) فانا اذا دققنا النظر وجدنا هذه القواعد قد صحبت هذه الاقوام وغيرها مئات من السنين أوألوف فى عهدى الجاهلية والاسلام

والحاصل ان المألوفات الاساسية سواء كانت عادلة أوظالمة فانها لاتترك الابقوة القهر والاجبار ولاتعدل الابعد مطاولة ذات بال حتى انها لتقدر على مقاومة الاديان فى بعض الاحيان كما تغلبت الاحكام الرومانية القديمة على أصول الدين فى مسئلة تعميم الاكتفاء بالزوجة الواحدة على جميع افراد الامة العيسوية مع كون النص الانجيلى يخصص ذلك بالحكم على خدمة الدين فقط كما تشهد به الصراحة الانجيلية

ذلك فى المألوفات والعادات القومية والتشريعات الوضعية التى لايعترف فيها بتقديس روحانى أوتنزيل الهى . ولايصح أن ننسى ان ذاليكوس العادل صاحب شريعة اسبارطه الاساسية لمازنا ولده وحوكم بمقتضى قانونه الذى وضعه للاسبارطيين وهو يقضى بتسميل عينى الزانى وأراد تنفيذ الحكم الحوا عليه فى التخفيف فسمل عينا من عينى ولده وعينا من عينى نفسه وقال ان النص لايقنع فى جزاء الزنية الابعينين

فاذا كان ذلك شأن المجتمعات فى مألوفاتها الوضعية كيف يكون حالها وتشددها فى المحافظة على الشريعة الالهية التى لايمكن ان يتصور تسلط على الافكار والضمائر لشئ أشد منها وأقوى سلطانا على الانفس الى الدرجة التى يقتل المرء دونها وهو فرح فخور لمايعتمد عليه من وعدها له

ولا يلزمنا أن نبحث كثيرا عن درجة الاعتقاد الدينى وقوته على النفس وتحكمه على الضمير

وتصيره عموم الوجدانيات وسلبه حرية الارادة الشخصية الى مايقتضيه نصه المقدس فى ذات المتدين حتى أنه ليقوى على صولة الحكومات الكبرى والدول العظمى والملوك والامبراطرة أولى الملك والقوة ذلك الاعتقاد بالطبع ولولم يكن صاحبه على حق أوكان مبطلا بالفعل ولاحاجة الى زيادة الكلام فى هذا المقام فان نفس اهتمام صاحب الرسالة وطابعها فى أمر طبعها ونشرها مع الحذر من عواقبها بدليل اختفائهما وعدم الضرورة اليها دليل كاف على ماللمعتقدات عليهما من التأثيرات

فالقرآن العظيم الشان الذى لايصح ان لايعتقد تقدسه مسلم فى تلك الايام أو يجهل نصوصه الخاصة منهم وهم اولو كثرة وبالطبع اما ان يكونوا متدينين فهم بالطبع يقاومون ذلك النقص والتبديل جهادا فى الحق ودفعا للباطل واما هم غير متدينين فهم والحالة هذه احرص الناس على منافسة ابى بكر وعمر وزيد وعثمان رضى الله عنهم فان ذلك من اعظم الفرص المساعدة على اتهامهم فى نظر الامة . وزد عليه أن ذلك الجمع والترتيب لم يكن الاعلنا ولم يكن لابى بكر وغيره قوة أخرى غير القوة الدينية فاذا سلبت منه لم يكن ليعصمه شئ من ان يوقع به جمهور المسلمين ويبن جمعه على كلى الحالين ولا يمكن أن يقال بأنه أقنع الخاصة لغرض فانه لم يعلم أنه حابى مع اى انسان فى حياته

وبما تقدم نعلم أن القرآن العظيم لم يكن امكان لتهديد سلامته من الداخلية ولا لزوم لان نثبت أن الامة كانت مستقلة حافظة لحقوقها امام الحكومات الخارجية أو أنها كانت مغلوبة فى دينها أو مسلوبة حق حرية المحافظة على معتقداتها لصولة حكومة أجنبية أو صولة عدو خارجى أو أنها كانت قليلة العدد متمكنة من التواطؤ على الجرح والتعديل بدون مهلكة عظيمة فانها على العكس من كل ذلك كانت هى القوية الداخل القاهرة الفاتحة فى سياستها الخارجية فلم تبل بشئ يهدد استقلالها الدينى فى الخارج فانها لم تمض برهة من زمان حتى ساقت جيوشها ففتحت ممالك كسرى وقيصر وتقدمت فى آسيا وافريقية ومابرحت كذلك عصرا بعد عصر الى اليوم

نعم حصلت بعض وقائع مهمة كحرب الصليب فى القرون الوسطى الاسلامية وغيرها ولكن هذه الحروب لم تصل معها الى درجة اضاعة الاستقلال الدينى الا فى بعض البلاد كالاندلس فى الغرب أو بعض الممالك فى اوربا وآسيا وذلك فى أواخر القرون

ومن ثمة نعلم علم اليقين ان احتمال التسلط الخارجى والاتفاق الداخلى على تهديد حرية الامة فى المحافظة على معتقداتها الاساسية مفقودان بالكلية وان الضرورة الى ذلك منتفية مطلقا فدعوى امكان طريان النقص أو التحريف أو التبديل على القرآن دعوى باطل وتصديق المدعى أبطل منه

وذلك على العكس من حال التوراة والزبور والانجيل مثلا فان حال بنى اسرائيل كانت معلومة فى مصر ولما اسرى بهم موسى عليه السلام وخرجوا الى وادى التيه اقاموا فيه اربعين سنة توفى فيها موسى عليه السلام

ومعلوم ان بنى اسرائيل فى ذلك الوقت شرذمة قليلون ليس عندهم شئ من العلم والمعرفة والجاه والسلطة شئ وليس فيهم حكومة ولا لهم قوة تحمى حقوقهم وهم فى مجهلة من الارض يحوطهم من كل طرف أمم كلهم اعداء لهم فى الجنسية والمعتقد ولم يكن لديهم كتابة ولا مايحفظون به كتبهم أو يحمون به أنفسهم

وتوفى موسى عليه السلام فى اوائل أيام الغربة وتلاه امر وفاة هارون عليهما السلام على اثر ذلك قبل أن تتأسس لهم حكومة قوية أو مجتمع سياسى ولم تكن ثمة الا الكلمات العشر والاوامر الموسوية ثم الاوامر الهارونية . ولا يخفى أن هذه الغربة الطويلة والانفصال عن الامم وعدم الترقى والفتوح الى عهد يوشع عليه السلام ثم الاستيلاء على أريحاء من سورية

هذا من جهة الاساس وماتلاه عصره من العصور الى عصر داوود عليه السلام وتغير الاحوال بزوال ملك اليهود وتهديد استقلالهم الدينى من الداخل والخارج وما لاقته جمعيتهم من المصادمات لاسيما أيام بختنصر وغيره ولم تمتد أحكامهم فى أعظم أيام اقبالهم الى أكثر من سورية وبعض جهات اليمن وذلك فى مدة سليمان عليه السلام ولا نريد ان نبرهن على صعوبة ما كان يتهدد مركزهم الدينى وعلى حرية استقلالهم الادارى والسياسى ومايؤثر ذلك على أحوالهم الدينية والاخلاقية

ثم ان عيسى عليه السلام بعث وقومه ضائعوا الحق السياسى والاستقلال القومى تحت سلطة الرومانيين حتى خرجت به السيدة مريم عليها السلام مهاجرة الى مصر مدة وعادت وتجول فى بلاد من سوريا ولكن لم يجتمع اليه قوة عظيمة الا بعض افراد قليلين كالحواريين وهم اثنى عشر رجلا ومهما زدنا وأضفنا الى ذلك فاننا لا نضيف اكثر من مائة أو مائتين أو ما أشبه ذلك والدليل على انه عليه السلام لم يكن له ولا لقومه من قوة على حفظ رسومهم الدينية وحمايتها والمدافعة دونها ان الحكومة حين أرادت القبض عليه وصلبه على رأى المسيحيين صلبته بالفعل لم يجد من رجاله من يقوم دونه أو يدافع عنه بوسيلة من الوسائل مع ان الحكومة لم تحتج الى حرب أو سوق جيش أو مقاومة ومهاجمة بل انها ألقت القبض بصورة سلمية مع انها من المراكز الحكومية الصغرى

وبالطبع ان الجمعية التى لم تمنع رسولها ولم تدافع عنه امام الهيئة المتغلبة لاتقوى على المدافعة عن نفس الدين ونصوصه وحينئذ يصعب عليها أن تحافظ على استقلالها الدينى لتجمهر أعدائها على منع حريتها الاعتقادية سيما وان حملة الدعوة لم يكونوا أمينين على حريتهم واستقلال ضمائرهم وانهم لم يكتبوا الاناجيل الا بعد مدة من وفاة عيسى عليه السلام ولايمكن أن ننسى الامد التاريخى العظيم بين وفاته عليه السلام وبين تشكل الدول النصرانية وهو أمد بالطبع كان كافيا لقيام الاشتباه

وكل من حالتى نشأة الدينين الاولين والدين الاسلامى يمكنه أن يصور درجة احتمال الاشتباه وغيره ويكفى فى تحديد الظنون كما لايخفى

نقول هذا على سبيل الجدل واقناع الخصوم والا فنحن حاشا الله ان نعتقد فى الدينين العظيمين الموسوى والعيسوى الا ما قصه الله علينا فى محكم القرآن العظيم الشان اذ نحن نحكم بكفر من ينكر ما ورد بنصه الكريم عندنا ولكن التصديق بذلك يتوقف بالطبع على التصديق بعصمة القرآن من التحريف والتبديل والنقصان والا فاذا فرض الخصم امكان وقوع شئ من ذلك رجعنا معه الى تحكيم العقل الحر المطلق فيرى بنفسه ان حالة الدينين أقرب الى ما دمزيه من حالة القرآن الذى لم يكن مهدد الاستقلال فى وقت من الاوقات واذا فرغنا من هذا نعود الى مآل ما أورد فنقول

قد أجمع الموافق والمخالف على ان مصحف زيد بن ثابت الذى كتبه واحد وبالطبع انه يستحيل ان يكتب على غير سياق واحد وعبارة واحدة فلا يحتمل ان يكتب فى مصحف واحد بعدة روايات ولو أريد ذلك لامتنع لامرين طبيعيين الاول عدم وجود الشكل والنقط المفرقين بين الحروف والحركات فانهما انما حدثا بعد ذلك الزمان كما هو رأى جمهور المسلمين بلا خلاف والثانى عدم ورود هذه الدعوى على لسان فرد من الافراد لا من الصحابة ولا من التابعين وتابعيهم أو واحد من المسلمين الى اليوم ولا من غيرهم مطلقا وعلى من أراد الانكار أن يأتينا بحرف واحد كتب قبل هذا اليوم اما ما قيل من الرواية المسندة الى السيدة عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها فذلك عزو باطل ولا يحتج به أورده السيوطى أو غيره فانها كانت حاضرة كتابة المصحف ولا يمكن أن تعرف ذلك وتسكت عنه فاذا فرضنا أنها عاجزة عن المدافعة عارضنا انها قدرت على حشد جيش فى ما بعد واذا قلنا أنها سكتت لغرض والدها وحاشا لله لقلنا كيف سكتت فى حياته وتكلمت بذلك بعده وما هى الفائدة التى توّماها بذلك وأى غرض أشرف من كتمان شئ عمله نفس والدها هذا محال البتة وانما هى دسائس تعزى من قبل المفسدين

واما ما قيل عن جمع عثمان رضى الله عنه واحراق المصاحف فهو دليل على قوة تشدد الحكومة فى المحافظة على القرآن ولو فعل ما يغاير الحق لما عجز عن مقاومته فيه أولئك الذين لم يعجزوا عن حصره فى بيته ومنعه من المسجد وخلعه من الامامة وقتله والتمثيل به ظلما وعدوانا

ولو أردنا أن نصدق كل حديث يروى لروينا الاعاجيب فقد ورد ان الله خلق آدم على صورة الرحمن وورد رأيت ربى فى صورة شاب أمرد وورد أن الله ينزل فى ثلث الليل الاخير كل ليلة الى سماء الدنيا فينادى كذا وكذا وأن النيل والفرات وسيحون وجيحون تنزل من الجنة وانها فى الجنة وأن الارض طولها خمسمائة عام وعرضها وسمكها وما بين كل أرض الى الاخرى وكل كذلك والسموات وان أول طعام المؤمنين يوم القيامة كبد الحوت الذى يحمل الدنيا وان السموات بعضها من حديد وبعضها من ذهب وفضة وياقوت وزمرد وان لها أبوابا ومفاتيح وغير هذا مما لا ينتهى من جريان

الشمس على العجلة وجر الملائكة لها فى بحر الفلك وهكذا من الامور التى برأ الله منها رسوله ولكن ادعاها المدعون وكتبوها ونسبوها الى مصادر عالية بالطبع حتى يمكن أن يجبروا الناس على تصديقها لعلو السند وشرف المقام ولكن كل ذلك ليس ببرهان مقبول لنا أو علينا كما قدمنا فى الكلام على كيفية الاستدلال على صحة الحديث والله أعلم

الفصل الرابع فى الاستدلال على صحة القرآن بالبراهين الفنية

قبل الكلام فى هذا البحث يلزم ان نتذكر أولا حالة البلاد الحجازية فى ذلك الزمان من حيث العلوم والمعارف والسياسة والادارة ومايتعلق بها فانها كانت عارية عن كل ذلك بالاتفاق . وثانيا ان الصحابة أو الذين يمكن ان يدعى أنهم غيروا أو نقصوا أو حرفوا فى القرآن ليسوا الا أهل تلك البلاد الذين لم يطلعوا على شئ من العلوم والفنون مطلقا وأنهم اذا حرفوا أو بدلوا فانما يبدلون مالا تقبله عقولهم أو لا ترضاه تحقيقاتهم البسيطة اذ لا يجوز أن لا يبقوا شيأ مغايرا لما يعلمون مادام التغيير والتبديل ممكنا اذ لا محل لتبديل ما يجيزه العقل وتقبله النفس وترك ما يستحيل قبوله أو يبعد تصديقه . لان التغيير لا يراد به الا تحكيم العقل ومتى حكم العقل لم يجز مطلقا أن يبقى ما هو ضده ويغير ما هو دون ذلك

ومتى سلمنا وسلم الخصم هذه المقدمة قلنا أن القرآن العظيم الشأن قد جاء بكثير من الامور التى كانت ضد جميع العقول والكتب المعلومة والفنون المتداولة فى ذلك الزمان ولم تعلم عند اعظم الامم المتمدنة من قبله ولا من بعده الى أمد مديد مثل أمة اليونان والرومانيين والقيصرية الشرقية والفرس وغيرهم ولم تدركها عقول البشر الا بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم بعدة قرون بل كان الناس يعتقدون ضدها حتى أن نفس علماء التفسير من المسلمين كانوا يؤولون بعض آيات القرآن تأويلات شتى احتيالا على تطبيقها لما عندهم من المعلومات ولو ابعدوا المرمى فيرى الحكيم المتأمل ان الآيات تتعاصى اتم التعاصى بقدسيتها الالهية عن حضيض ما يعانون من التأويلات

ونحن يمكننا أن نأتى بمجلدات فى تفصيل جهة التشريعات منها ولكن نترك الامور المعنوية والتشريعية بالكلية لطول مباحثها وقلة فلاسفة السياسة والحقوق فى المجتمع ولكن نورد بعض الادلة الواضحة التى لا يعجز الجاهل من تصورها والجزم بها وهلة بدون أدنى تعب أو مشقة فكر ويخضع لها كل جبار متقاسى القريحة من علماء الخصوم ونكتفى بها عن غيرها والله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم

الاول

قرر أهل الكتاب فى كتبهم عموما ان السموات

سبع ووافقهم على ذلك جمهور أهل الاديان وكذلك عموم علماء المسلمين ثم لما ظهر علم الهيئة والفلك بين أهل الاسلام وقع الخلاف بين الفريقين حتى وصل التضاد الى أقصى درجاته فقد قال الفلكيون ان ليس هنالك من سموات مادية ذات جسوم أو معادن وانما هى مدارات متعددة فكان المدار الاول للقمر والثانى لعطارد والثالث للزهرة والرابع للشمس والخامس للمريخ والسادس للمشترى والسابع لزحل ثم لما وقع الخلاف بينهم أيضا فى مسئلة العرش والكرسى قابلوا الكرسى بفلك الثوابت وعدوه الثامن وقابلوا العرش بالفلك الاطلس ودارت دورة الاراء فما زال كل يؤيد رأيه و ينقض قول سواه على اتفاق فى ثبوت الارض من حيث انها هى المركز الوحيد للعالم حتى اكتشف المتأخرون كوكبى نبتون وأورانوس فى السيارات وتوسعوا فى الفن فظهر برهان العلم الجديد على نقيض ما كان عليه الطرفان كما لا يخفى ولقد كنت أجيب عن هذا الخلاف بما يأتى

أوّلا ان القرآن العظيم لم يصرح الا بلفظ سماء وهو كما يشمل الاجسام العالية يشمل الاجرام والمدارات فلا تخصيص فيه بما يروى من المعادن بل هو على الاصل أدل وهو ما علا فأظل فقط فلا محل لحمله على الجواهر المروية

ثانيا ان القوم عدوا المدار الاوّل للقمر على انه قد ثبت كونه تابعا للارض لا سيارا كما ثبت كثير من التوابع للسيارات الاخرى فعد مداره سماء خطأ لانه من لواحق الارض فنا

ثالثا ان فلك الثوابت الذى عدوه من ضمن عالمنا الشمسى هو مجموعات شموس أخرى غير لاحق بعالمنا الشمسى المخصوص بالذكر

رابعا ان الفلك الاطلس المفروض هو فرضى الوجود لا دليل عليه لا بتحققه ذاتا ولا بوجود شئ من الكواكب والآثار فيه

فبقى ان المدارات والحالة هذه ثمانية سبع مدارات للسيارات السبعة الشمسية أى ما عدا الارض وهى عطارد والزهرة والمريخ والمشترى وزحل ونبتون وأورانوس اما الشمس فهى رأس المنظومة وخارجة عن أحكامها و بذلك ينتهى الاشكال الواقع

ومابرحت كذلك مدة ولكن ما كنت أجد لهذا الاساس دليلا من كتاب الله حتى وفق الله تعالى الى ذلك فى رمضان ١٣٠٨ الماضى فاذا المسئلة مذكورة بالصراحة فى سورة النباء وهى فى قوله تعالى (وخلقنا فوقكم سبعا شدادا وجعلنا سراجا وهاجا) فان الاضافة هنا تقتضى المغايرة بين المضاف والمضاف اليه من السبع الشداد ومن السراج الوهاج فالسراج الوهاج هو غير السبع الشداد و بذلك تم المراد

الثانية

ان القرآن العظيم الشان قد نطق بتحريم لحم الخنزير ولم يعلم السبب الموجب لذلك فكان المفسرون يتأولون له الاسباب وتعارضهم المعقولات فى أول

الزمان الى هذا العصر الاخير فكان يظهر للمعترض أن ذلك من الامور التى لا حكمة فيها حتى ان كثيرا من كبراء المسلمين كانوا يقلدون الافرنج فى تناول لحم الخنزير ويعدون ان الشريعة الاسلامية انما حرمت عليهم خيرا كثيرا وكان الناصحون لهم عاجزين عن اثبات المدعى وحكمة التحريم حتى اكتشف علماء أوربا فى عصرنا الاخير وجود الديدان السامة القاتلة فى لحم الخنزير واضطر الكثير منهم الى تحريمه طبا ومنع ذبحه فى فصول الحرارة فى الاغلب فكانت هذه الحكمة مجهولة للبشر فى ذلك الزمان أى قبل ذلك الكشف بنحو ثلاثة عشر قرنا

الثالثة

أقر عموم أهل الكتب وعلماء السلف على أن ليس فى المخلوقات أفضل من نوع الانسان وان ليس فى الموجودات الا الجماد والحيوان والانسان والجن والملك ومضى على ذلك السلف والخلف جيلا بعد جيل حتى الساعة وكان العلماء الاسلاميون يتأولون ما ينافى ذلك من القرآن لبعده عن عقولهم وارتفاعه عن مداركهم حتى اكتشف المكتشفون سكنى الكواكب وحينئذ ظهرت الحكمة فى قوله تعالى (وفضلناكم على كثير ممن خلقنا تفضيلا) وذلك ان الخطاب للنوع لا للشخص فظهر أن المفضول أنواع أيضا ولا محل لجعل المفضل هو بعض النوع أى المسلمين لان ذلك لا يتناول الا التفضيل على البعض الآخر وهو سائر الناس وقوله ممن خلقنا أعم من ذلك لانه تعالى كما خلق الانسان خلق غيره ولا معنى لتفضيل الاشخاص على الانواع فقد ورد تفضيل الجماد على الانسان فى بعض الاحوال كقوله لو أنزلنا هذا القرآن على جبل وقوله وحملها الانسان وهلم جرا كما ورد تفضيل الانسان على غيره فعلم من ذلك أن المفضل هو النوع على سائر الانواع .

وبقى هنا أن الكثرة لا تتحقق الا بعد تحقق قلة وزائد عليها فهما قلتان ولا تحقق القلة الا بتحقق افرادها ولا جمع أقل من ثلاثة فلا قليلان بأقل من ستة وحينئذ لا كثرة أقل من ست ولا تنكير بأقل من اثنين فا كثر على ان هنالك من للتبعيض كما لا يخفى فى قوله عز وجل ممن خلقنا فعلم ان الكثير المنكر هو بعض من خلقه الله تعالى والاصل من فى استعمالها فى العاقل ولا قرينة هنا صارفة عنه مضطرة الى تأويله بما لغير العاقل

فصح ان الذين فضل الله عليهم نوع الانسان أنواع كثيرة وان تلك الانواع هى بعض من خلق الله من الانواع العاقلة وان هنالك أنواعا أخرى خارجة عن حكم المفضولية فهى اما مساوية أو راجحة كما يفهم من ظاهر النص

ولا امكان لحملها على الانواع المعلومة فان نوع الجماد سافل بالطبع لتجرده عن الارادة والحياة وكذلك النبات والحيوان بديهى التسفل عن درجة النوع الانسانى والجن وهو على ما فيه من

الاختلاف العظيم مجمع على مفضوليته فلم يبق من ممكن التساوى بين الانسان و بينه الانوع الملك وقد اتفق الكل على فضيلة خواص البشر على خواصه وبقى الكلام بين عوام النوعين وقد اتفقنا على ان التفاضل المقصود ليس بين الاشخاص فرجعنا الى النوعية من حيث هى واذا نظرنا اليهما من حيث النوعية وجدنا الانسان أفضل أولا بحسن التقويم ثانيا بالحياة الارادية زيادة على الحياة التسخيرية التى يشترك فيها مع الملك وغيره

فثبت ان الانواع الخارجة عن حكم المفضولية هى غير هذه الانواع المعلومة لنا ولا بد لها من وجود ومحل وجود ومن ثمة نعلم حق العلم ان هنالك عوالم خلقها الله فى أكوان لا نعلمها

الرابعة

قد ثبت فى الكتب القديمة وغيرها ان أصل الارض ماء ثم أزبد وغت الارض عليه فكانت تتكفأ وهلم جرا وما برحت هذه الروايات تتناقل الى اليوم ثم أثبت الباحثون من علماء الارض فى فن تكوينها فبرهنوا بأدلة قاطعة لا تكاد تنقص عن درجة الضرورة ان صورة تكون الارض لم تكن كذلك بل انها كانت نارا منتشرة فى الفضاء حتى مضت عليها الدهور فصارت سيالا ناريا ثم تجمدت قشرتها الظاهرة الخ وكنا نتأول بعض آى القرآن العظيم للتطبيق على الصورة الاولى فيتعالى المضمون الجليل حتى ظهر معنى قوله تعالى (ثم استوى الى السماء وهى دخان) بظهور التحقيقات الفنية الاخيرة كما تبين فى الصورة الثانية اذ لا دخان الا عن نار وحرارة

وقد اكتفينا بهذه النبذ الوجيزة من الادلة المادية التى يسلم بها العلم والعلماء عموما كما يسلمون بانها لم تكتشف الا بعد نزول القرآن ووفاة النبى صلى الله عليه وسلم وانقراض زمانى الصحابة والتابعين وتابعيهم ويفهم من هذا ان هذه المعلومات كانت مجهولة للبشر فى ذلك العصر والعصور الخالية من قبله بل كان المعلوم فيها نقيضها فلو كان يمكن تغيير حرف واحد واسقاطه أو تعديل مضمون أو تحويره لكان من الضرورى ان تغير أمثال هذه الآيات التى كانت ضد معلومات البشر بصورة تناسب المعقول وتوافق الامر المعلوم ولا حاجة الى تكلف أنواع التفاسير والتأويلات وابداء أوجه الاحتمالات والاخذ بالاقيسة وغيرها واذا لم يكن من الممكن للامة ان تغير ما كان ضد عقولها ونقيض معقولها حسب ما كان معلوما للنوع الآدمى فى ذلك الزمان كيف يمكن ان تتلاعب بغيره من الواضح البين أو الغامض المكنون

لا شك ان الانصاف يمنع هذا التصور قطعيا اللهم الان تقدم اعراض الاغراض النفسانية على جواهر الحقائق التى يقدسها أهل الحق ويلتمسها أرباب التحقيق وهو الامر الحقيق بتنور هذا العصر الذى انبسطت فيه حرية المباحثات والمناظرات وتخلصت العقول من اغلال

التعصب لغير الحق ولم يبق للعلماء من معذرة عن القصور فى وظيفة التحرى والتدبر

ولو ذهبنا نستبق أبواب التفصيلات عن البراهين العقلية والنقلية لضاقت أنهر النيل واتسع المجال وفات الغرض من سهولة التناول وسرعة التداول ولكن نختم مبحثنا هذا بقصة لايختلف فيها اثنان لامن أهل الاسلام ولامن غيرهم لانها دخلت فى عداد المعلومات بالطبع وهى قضية دعوى خلق القرآن

فان الخليفة السابع من آل عباس المأمون رحمه الله تعالى قام بدعوى خلق القرآن والعباسيون يومئذ أقوى دولة ذات بطش وصولة والدولة لهم والقول قولهم بلامنازع والعصر فى أواخر المائة الثانية وقد فشت الضلالات وظهرت احزاب الشهوات وقويت البدع من التهتك فى الخمور والزنا واللواط والفسق والفجور بانواعهما والقهر والقسوة يومئذ فعالة البطش بمقتضى الارادة الشخصية قتلا وهتكا واستعلاء فى الناس بغير الحق

فقام المأمون بهذه الدعوى واستحضر لها من الأدلة ماقنع به ومن البراهين مااعتمد عليه ووافقه جماعة من علماء أبوابه وخدام أرائه فاستعمل قوتى العلم والسلطة باشد درجاتهما ضد علماء المسلمين واغتهم المجتهدين فروع وحذر ووعدوا وعد وسجن وقتل وصلب ومثل وقاوم أعظم المقاومة باكبر مايمكنه من الفظائع وهو القوى المسموع المطاع فاحتمل المسلمون كل ذلك منه رعاية لمقام الخلافة المحمدية وقاوموه بترك الارواح قبل الاشباح فلم يوافقوه فقدر على كل فظيعة ولكنه مات وهو عاجز عن أن يستجلب موافقة المسلمين وعلمائهم على هذه الدعوى

على انها لم تتعلق معاذالله بشئ يمس قدسية القرآن العظيم الشأن مطلقا فكيف يمكن أو يتصور أن يتفق على تغيير أو تحريف أو نقص اذا كان هذا حال المسلمين مع أعظم خليفة من خلفائهم فى أمر لاتعلق له بقدسية القرآن

على ان الخليفة المأمون لم يخترع هذا البحث اعتباطا بل أنه اجتهد اجتهادا بحسب ماقوى عنده من الدلائل المسلمة لديه واضطر الى دعوة الامة لماله من حق الاجتهاد والدعوة باسم الخلافة العظمى والامامة الكبرى ومع ذلك قاومه الرأى العام يتقدمه علماء الاسلام وفى مقدمتهم الامام الشافعى والامام ابن حنبل ومن يليهما وكان ما كان

ذلك يدل المعترض أو المتوهم على درجة أهمية مايتعلق بحقوق القرآن فضلا عن ذات القرآن ونحن مكتفون الآن بهذا الاجمال الوجيز من هذا المآل العزيز .

وليس يصح فى الاذهان شئ
اذا احتاج النهار الى دليل

والله العظيم نسأل وبنبيه الكريم اليه نتوسل ان يوفقنا الى مافيه خير الدارين ونعمة السعادتين فى الحياتين انه انه لطيف لما يشاء لاحول الا به ولاقوة الا منه عليه توكلت واليه انيب تحريرا بمصر فى يوم الجمعه ٩ شوال سنة ١٣٠٩

حسن حسنى

893.7K84
DT7

AUG 19 1966

CU58923691
893.7K84 DT7 Kitab Dalil ahl al-i

893.7K84 - DT7